أزمة إتفاق أم أزمة فصائل بعد سنوات أوسلو..العمل المطلوب!

كتب حسن عصفور/ كان ملفتا جدا غياب أي موقف لحركة فتح (المؤتمر السابع)، وسلطة رام الله، وقبلهما اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في ذكرى توقيع إتفاق إعلان المبادئ (إتفاق أوسلو) بعد مرور 25 عاما على توقيعه، كأول إتفاق بين منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني مع دولة الكيان الإسرائيلي.

غياب يبدو أنه لم يكن مصادفة سياسية خاصة بل موقف سياسي، خاصة وأن مختلف مكونات العمل السياسي فصائلا وكتاب ووسائل إعلام، بل وكالات عالمية لم تترك المناسبة تمر دون أن تشير لها، كل حسب الهوى الخاص، دون الإهتمام كثيرا بأن الموضوعية السياسية كانت الغائب الأبرز في تناول الاتفاق خاصة من فصائل فلسطينية محلية، والأبرز منها مواقف قيادات حمساوية كشف حقدا سياسيا وليس موقف سياسيا، على منظمة التحرير وقياداتها في حينه، وخاصة الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات..

ما كتب بعد 25 عاما، فقد كل أدوات "النقد السياسي" التصويبي، ولم تحاول تلك القوى، أو كتابها بالتوقف العملي أمام الظروف السياسية التي واكبت الإتفاق، ولا ما جاء فيه من تغييرات سياسية - فكرية هزت جوهر "المشروع التوراتي" للحركة الصهيونية للمرة الأولى في تاريخ الصراع، وفقا لنص المادة الرابعة بإعلان المادة، التي حددت هوية الضفة والقطاع كأرض فلسطينية، وهي المادة التي إعتبرت "تنازلا تاريخيا" من رابين وفقا لمفهوم الحركة الصهيونية بغالبية أصنافها..وكانت البوابة التي قرروا منها إغتياله، والعمل بكل السبل لإغتيال الإتفاق..

لم يدقق البعض في مغزى إعتراف دولة الكيان بممثل لشعب فلسطين وأرض فلسطينية، وهي التي بنت روايتها على نفي الشعب وأرض الشعب، وكيف غاب التقييم بمغزى عودة منظمة التحرير الى أرض الوطن وبناء أول سلطة فلسطينية ككيان خاص في التاريخ السياسي..حيث دوما هناك فلسطين وهناك شعب ولكنه لم يكن أبدا هناك كيان خاص لفلسطين..

لم يكن الإتفاق "نموذجا" للحل السياسي كونه نتاج مساومة سياسية وليس نصرا عسكريا ساحقا، لكنه رسم مسار كان له أن يكون بعيدا عما هو اليوم بكثير، لولا حجم التآمر الصهيوني لإغتيال الإتفاق، بتحالف غير معلن من قوى وأطراف ودول كانت متآمرة على منظمة التحرير بصفتها التمثيلية، وعلى القيادة الفلسطينية بزعامة الشهيد الخالد أبو عمار الذي مثل "عقدة سياسية" لكثير من "زعامات عربية" تآمرت بكل السبل لتدمير القضية الوطنية كل بطريق..

بعد مرور 25 عاما، يمكن أن نعيش في غرفة سوداء تبحث أو تنبش بما عليه من "كوراث سياسية"، فيما سيعمل أصحاب الإتفاق ومناصيره عما منح الفلسطيني من قيمة سياسية مضافة، فشلت غيرها في أن تقدم خطوة عملية تستبق ما قدمه الإتفاق الذي تم تصفيته برصاص دولة الاحتلال، ومن ساعدهم من أطراف، بل أنها قدمت ما هو كارثة سياسية بالمعنى الدقيق والشامل..

هل المهم، ان نعيش في مرحلة "النعيق السياسي" لقول ل ما يمكن قوله ضد الإتفاق، وصلت بقيادات حمساوية الى منحدر غير مسبوق بتخوين الرمز ياسر عرفات، وهي التي كان عليها أن ترفع راية الولاء الوطني لمن قاد معركة القدس وإستشهد من أجلها، ورفض كل محاولات "الهروب" أو "الإستسلام" ليبقى حيا مع دولة على غالبية أرض الضفة والقدس والقطاع (95 %)، بدلا من نكبة سياسية منحت المشروع التهويدي قوة وحضورا لم تحلم به قيادة الحركة الصهيونية..

النعيق السياسي ليس حلا، خاصة مع واقع كشف هزالة وأزمة لفصائل "شعارات اللغة" وتمترس وراء "جدران الكذب السياسي" والنفاق الوطني، وبدلا من التقدم خطوة الى الأمام تصر على الهروب هرولة الى الوراء لتخفي عجزها الكلي عن تقديم بديل موضوعي للمشهد القائم، خاصة وأن الاتفاق لم يكن قيدا سياسيا أبديا، بل أن الفرصة تكررت مرارا لوضع نهاية له منذ مؤامرة تصفية السلطة ومؤسسها الأول أبو عمار..

المفارقة، ان كل فصائل "النعيق السياسي" لم تقدم خطوة عملية واحدة للخروج من "قيود الإتفاق الكارثي"، كما تصفه، بل العكس ما كان هو العيش بكل السبل

في "جلباب الإتفاق"، والبحث عن "تقاسم وظيفي" بين طرفي النكبة السياسية مع تحسين وضعهما الذاتي وليس تطوير المشهد الوطني الكلي..

وبعيدا عن حفلة الندب الحمساوية المعيبة لها أولا، ولفلسطين ثانيا، ولفصائل فقدت القدرة على "التجديد الفكري - السياسي" لما هو قادم، فلا زال هناك فرصة البحث عما هو ضرورة وطنية وسياسية لحماية المشروع الوطني، رؤية وخطوات عملية..

لعل المسؤولية الأولى هنا، تقع على عاتق قيادة حركة حماس وليس غيرها، فهي تملك مفتاحا لتغيير قواعد اللعبة السياسية لو حقا أنها تبحث حماية المشروع الوطني الفلسطيني، وتخلت كليا عن أن تكون "معول هدم" في جسده..

على قيادة حماس اليوم قبل الغد، أن تتخذ خطوات عملية ملموسة:

*الطلب من الرئيس محمود عباس القدوم الى قطاع غزة، ليعلن منها قيام دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، ومن غزة وبعد إعلانه "التاريخي" يذهب الى الأمم المتحدة ليكمل إعلانه السياسي من منبر الجمعية العامة حيث يشارك باسم فلسطين، مطالبا تنفيذ قرار دولة فلسطين بالاعتراف بها دولة كاملة العضوية، وأن دولة إسرائيل تحتل أراضي دولة فلسطين وعاصمتها القدس..

* إعلان حماس رسميا بتخليها كليا عن أي شكل سلطوي، وأنها ستسلم كل المؤسسات الحكومية الى حكومة عباس..عبر ممثليها في قطاع غزة، لتتولى إدارة الشأن العام الى حين تشكيل حكومة دولة فلسطين..

*اعلان عودة القوات الأمنية بكل أشكالها التابعة لحماس الى صفوف كتائب القسام، الى حين تشكيل "جيش فلسطين الوطني وقواتها المسلحة"..

*اعلان رسمي بإنتهاء عمل المجلس التشريعي، وإنتهاء صفات العضوية، مع الحفاظ على حق الأعضاء مؤقتا بأنهم أعضاء في برلمان فلسطين المؤقت، الذي يجب تشكيله بالتوافق الوطني..

*في حال رفضت فتح والرئيس عباس ذلك، تعلن حماس أنها ستقوم من طرف واحد بتطبيق خطوات الخروج من كل مظاهر السلطة، وكي لا يحدث "فراغ

أمني - سياسي" على لجنة القوى الوطنية أن تتحمل مسؤولياتها كاملة عن الوضع القائم في القطاع..

*العمل على تشكيل وفد سياسي ممثل للذهاب الى الجامعة العربية والشقيقة مصر، وتقديم مشروع لبرنامج عمل سياسي شمولي، يبدأ بتسليم القطاع الى الرئيس عباس ومن يختار، كخطوة على طريق إعلان الدولة الفلسطينية، ويمنح لذلك مهلة زمنية محددة..

*رفض عباس وفتح لأي من تلك الخطوات يتم التنادي الى عقد "مؤتمر وطني" في غزة تحت رعاية الجامعة العربية ومصر لبحث الخطوات التي تلي..

لو أريد "حلا" لكانت البداية تصويبا سياسيا بدلا من "نعيق سياسي" لن ينتج ثمرا..هل هناك من يبحث الخروج من مسار لم يعد له قيمة فعلية، ام هناك من يريد "الحفاظ عليه" كي يستمر في حركة "اللطم السياسي" لإخفاء العجز العملي..

الطريق أكثر وضوحا لمن يريد حلا، وهي معلومة جدا لمن لا يريد سوى تكريس الكارثة..ايهما أنتم وما تختارون!

ملاحظة: إستطلاع مركز خليل الشقاقي كشف أن "عزلة عباس" أكثر كثيرا مما يعتقد..تخيلوا ان يطالب فوق الـ60% بإستقالته، فيما الآخرون لم يعلنوا..رسالة شعبية تستحق التفكير "يا بطل من ورق"!

تنويه خاص: ليس مفهوما كيف تستثنى فلسطين من تحرك مصري أردني دولي لبحث أزمة الأونروا..هل ممثلي الرسمية الفلسطينية فاهمين شو معنى القرار أم كل عندهم "زلابية"!

"إعترافات أولمرت" المحرجة..تنتظر ردا!

كتب حسن عصفور/ ليست المرة الأولى ألتي يخرج فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت، للحديث عما أسماه "عرض تسوية سياسية جادة" لرئيس السلطة "محدود الصلاحيات" محمود عباس، وربما لا زال هناك ما لم يقله بعد، كما أنه لا يكشف "سرا" بالقول أن إسرائيل ساعدات حماس ضد السلطة وعباس، وإن "قزم" حجم تلك المساعدات بفترة محددة، وليس منذ ما قبل ذلك بكثير، وخاصة منتصف الثمانينات وما تلاها تشجيعا للإسلامويين في مواجهة منظمة التحرير..

لكن المثير هو إصرار أولمرت كشف تلك الحقائق مرة ثانية، خلال مقابلة تلفزيونية مساء يوم الإثنين 3 سبتمبر، وقبل أيام من ذكرى توقيع إتفاق إعلان المبادئ 13 سبتمبر 1993..وأن يكشف مزيدا مما سبق الإشارة اليه، وربط "العرض - الصفقة بإرساله الى السجن، لقطع الطريق على المضي بتلك "الصفقة"..

ودون الإهتام كثيرا لربط سجنه بالصفقة المقدمة لـ"حل سياسي" فلسطيني - إسرائيلي، فالأهم مضمونها، حيث قال أولمرت "إسرائيل كانت مستعدة لقبول حل الدولتين لشعبين. لم يكن هناك برهان لرغبتنا للتوصل الى حل كهذا أقوى من المفاوضات التي أجريتها مع أبو مازن، والتي عرضت له من خلالها انسحاب اسرائيلي من 95 بالمئة من المناطق وتبادل أراضي، والتوصل الى تسوية اقليمية على أساس حدود الرابع من حزيران 1967"، مؤكدا أنه كان على استعداد أن تكون البلدة القديمة في القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية. وأضاف أولمرت "يجب أن تكون القدس عاصمة دولة إسرائيل، ويجب أن تكون القدس العربية عاصمة دولة فلسطين".

ويؤكد أولمرت بأنه "توسل عباس بأن يوقع على التفاهمات التي توصلا إليها، لكنّ عباس طلب منه إمهاله أياما عدة، و"لم يعد إليه بجواب" على حد تعبير أولمرت. بحيث أنه بعدها دخل السجن

وعن محاكمته قال "ليس سرا، أن تمت محاكمتي. واجهت نضالا من قبل جهات سياسية لا يستهان بها. خافوا جدا من اقتراحات السلام التي اقترحتها، وعملوا

المستحيل لإسقاطي حتى لا أتمكن من اتمام هذه العملية. جائز أن أبو مازن خاف".

كلام أولمرت لا يوجد به كثيرا من الغموض، إتهامات صريحة لرئيس السلطة محمود عباس، بعد أن طلب مهلة للتفكير والرد، فهرب ورفض، وجاء التفسير "المهين" لهروب عباس من التعامل "الإيجابي" بسبب الخوف، وبالقطع لم يكن "خوفا من غضب وطني فلسطيني" بقدر ما كان خوفا من أمريكا وأجهزة أمن إسرائيلية..

وهو ما كشفت عنه لاحقا دوائر إسرائيلية وكذا دوائر عباس وهو شخصيا، أن رفضه "عرض أولمرت" جاء بناء على طلب رايس (وزيرة الخارجية الأميركية في حينه)، حيث طلبت منه عدم قبول العرض وليتجاهله كليا..

من حق عباس أن يرفض "العرض الأولمرتي" بعد ان يتم مناقشته من قبل "الإطار القيادي" أو "الإطار المصغر"، ويحدد ما له وما عليه كي يكون الرد وفقا لـ"مصلحة وطنيا عليا"، وليس رفضا لـ"مصلحة غير وطنية"، وتلبية لأمر أمريكي كي لا يتم الوصول الى تسوية "جادة"، وإستبدالها بما هو أكثر خطورة..

تخيلوا الكارثة (رئيس وزراء إسرائيل يتوسل رئيس السلطة والمنظمة للقوبل بتسوية إقليمية جوهرية.)!

الفضيحة السياسية، أنه وحتى تاريخه لم يعلم الشعب الفلسطيني ما هي "أسباب محمود عباس" وفريقه لرفض العرض المذكور، خاصة وأنه تزامن مع فوز حماس بالانتخابات التشريعية وهزيمة فصيل عباس حركة فتح..الصمت بعد الإعلان الرسمي لم يعد مقبولا، وخاصة ان هناك إتهام صريح ان سبب الرفض هو الخوف والإشارة الى أمريكا وأمن إسرائيل..

تصريحات أولمرت تضع "التيار العباسي" تحت طائل المساءلة الوطنية، وتنتظر ردا واضحا لسبب "خوف عباس"، ومن هي الجهات التي كانت تمثل له "خطرا" منعته من التعامل مع تلك الصفقة..

الصمت سيكون "تأكيد سياسي" لإتهامات أولمرت، ولكنه ليس على طريق "صمت العروس" خجلا، بل سيكون صمت "تواطئ" للمشاركة في التحضير

العملي لما حدث لاحقا من فتح الباب لمسار "الإنقسام التاريخي" في المشهد الفلسطيني، الرافعة الرئيسية لتمرير مشروع التهويد والإستيطان وتدمير المشروع الوطني الفلسطيني، الذي كانت أمريكا وإسرائيل وبعض عرب يعملون له، وهنا يبرز دور جديد لعباس في المؤامرة الكبرى..

تلك هي الإشارة التي تستوجب الإنتباه والتدقيق لمن فتح الباب للنكبة الثالثة التي يعيشها الفلسطيني..مسألة تستحق التفكير لمعالجة "آثار الكارثة"!

ملاحظة: سلوك أجهزة حماس الأمنية في قطاع غزة يتطلب "وقفة وطنية" جادة..فالصمت على ممارسات إرهاب المواطن عار لا مبرر له..كفى !

تنويه خاص: متى تحترم بعض الفصائل تاريخها وترفض سلوك رئيس سلطة المقاطعة المستخف جدا باللجنة التنفيذية.. يتركهم يجتمعون كأنهم في "مقهى دردشة"..يلعن أبو الدولار شو بيذل!

الإجراءات العقابية ضد غزة هدية سياسية لـ"حماس"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن تذكر الرئيس محمود عباس قيام حماس بإنقلابها على "الشرعية"، في العاصمة البحرانية المنامة، وقرر إتخاذ إجراءات "غير مسبوقة" في أبريل 2017، والحصار يتفاقم على أهل القطاع، وأصبحت تقارير الأمم المتحدة، وليس سكان تلك المنطقة "العجيبة" تنذر بكوارث "غير مسبوقة"..

إجراءات الرئيس "العقابية" ضد القطاع، ورسائل حسين الشيخ مندوب السلطة للتنسيق "المدني" مع سلطات الاحتلال لفرض مزيد من الحصار، وجدت رفضا جمعيا في مجلس المقاطعة الأخير، وقرر برفعها فورا، وخرجت بعض القوى والشخصيات لتبرر عوارها السياسي بالمشاركة في أحد أخطر المجالس في التاريخ الفلسطيني وبشرت سكان غزة، أن زمن حصارها إنتهى، وأن الإجراءات العقابية سترفع فورا..

ومرت أشهر متتالية، لنسمع سقوطا مدويا لبعض أعضاء "تنفيذية" مجلس المقاطعة يتنكرون كليا لوجود تلك الإجراءات، حتى وصل الأمر لمن كانت

تصرخ يوما بـ"حقوق الإنسان" لغايات تمويل أجنبي بأن ترى فيما حدث "ترتيبات إدارية"، ولا يوجد اي شكل عقابي..حنان عشراوي تغافلت عن قرار مجلس إنتخبها لأسباب تعرفها هي جيدا، دون أن تجد من يحاسبها على قول الضلال السياسي..

مجددا، بدأت أوساط الرئيس عباس، وبعض من أدواته في قطاع غزة ترسم سيناريو "أكثر سوادا"، من تلك الإجراءات غير المسبوقة، ليقطع كل ما يتصل بشرايين الحياة، سيناريو من يقرأه يدرك أن من قام برسمه لا يملك من "العقل" ذرة واحدة، ويعكس إنحدارا "غير مسبوق" في الحقد السياسي على الجزء النابض من الشعب الفلسطيني رفضا للإستسلام والخنوع، أهل القطاع وليس المتسلطين عليه..

دون مناقشة تفاصيل "سيناريو طيور الظلام" المعد، فليت خلية الرئيس عباس، التي تضع له ما يجب وتقرر ما لا يجب، بمن فيهم مفتى الكراهية خطيب جمعة المقاطعة، أن يرصدوا حصاد الإجراءات التي إتخذها عباس والسلطة وحكومة رامي، وما أصاب حماس منها ضررا وفائدة..

قد يصدم الرئيس عباس، بأن كل ما فعل قدم أحد أهم الهدايا السياسية لحماس منذ "إنقلابها الأسود" على الوطنية الفلسطينية، ليس في يونيو 2007 كما يعتقد البعض، بل منذ إنطلاقتها أواخر عام 1987 كـ"مواز تمثيلي" لمنظمة التحرير، الى أن "تتمكن" من أن تصبح ممثلا بديلا عنها، وهو ما أصبح واضحا في الزمن الراهن..

حماس تنتظر أكثر كثيرا، من محيطي الرئيس عباس ومشجعيه ليقرر مزيدا من "إجراءات الحقد" على سكان القطاع، فهي تستثمرها إقتصاديا أولا، لأنها تتحكم في كل قنوات "السوق السوداء" ، ما يعني أن الثراء سيتضاعف أضعافا لها، نتيجة إستغلال الحصار، أي أنها إقتصاديا ستكون "الرابح الأكبر"..عبر مشروع "الأنفاق هي الحل" الأمثل!

وسياسيا، سنجد أن قيادة حماس ستعمل على إستغلال الحصار والإجراءات العقابية للتقدم بـ"مظلومية عامة" مما تتعرض له وقطاع غزة من حصار مركب، دولة الكيان وسلطة فلسطينية وحكومة ظل تابعة للمقاطعة، ستعمل بكل ما لديها

وجماعتها الإخوانية لترويج أن الحصار يرمي الى كسر روح "المقاومة"، بل وأنها تهدف الى ضرب مشروع "التحرر الوطني" بكامله..

حماس، ومن خلال قنوات إجراءات الرئيس عباس والسلطة وحكومتها، ستعمل بكل السبل أن تبدو كمن يتعرض لمؤامرة مركبة من إسرائيل وعباس، لأنها تحمل "مشروع مقاوم بديل لمشروع عباس"..بل أنها تخاطب أهل قطاع غزة، الذين يعلمون يقينا مدى إستغلالها للحصار لتجني مكاسب "غير مسبوقة" مالية وأمنية وسياسية، وكأنها "المظلوم العام" من "الرئيس العام"..

نعم، حماس قبل خلية النصح الأسود في مكتب الرئيس عباس، هي من تنتظر بلهفة نادرة أي إجراء عقابي، فهي تعلم كم يساهم ذلك في فرض "حصارها أكثر" على أهل القطاع، وتحاصر أي "هبة غضب" ضدها يمكن أن تكسر جدران الرعب، رفضا لما وصل اليه الحال الفلسطيني في غزة..

إجراءات الرئيس عباس وحكومته وخلية السوء والحقد "غير المحمودة" العقابية، تزيد كثيرا من عزلتهم في الشارع الغزي، بل وتتحول في كثير منها الى مظهر "عدائي" بعد أن أنهكت تلك الإجراءات الحياة الإنسانية، فما بالك وهناك ما هو أكثر ظلامية..

ألم تفكر خلية "طيور الظلام" وهي تبحث مزيدا من خنق أهل القطاع، انها تكمل عمليا خطوات الإدارة الأمريكية وسلطات الكيان بتجويع سكان غزة، وأنها تتزامن، صدفة أم توافقا ليس تلك المسألة الآن، مع تصفية "الأونروا"، وأن غالبية سكان القطاع من اللاجئين المتضرر الأول من ذلك "الإجراء العقابي"..

كيف لهم أن يساهموا في مزيد من قتل الحياة الإنسانية لإجراء "إنتقامي" من حماس كما يدعون، وهو بالتأكيد قول ضلال، دون أن يدركوا أن العقاب لمن هو أساسا رافض لممارسات حماس وسلطة أمرها القائمة بقوة الأمن والترهيب..

كل إجراء عقابي ضد أهل قطاع غزة، كان إسرائيليا أم "عباسيا" هو شحن حماس برصيد مضاف لتمارس "خداع" السياسة ونشر "المظلومية" التي تتعرض لها من سلطتين، وتروج ما يحلو لها في كل مكان أن المؤامرة لرأس

"المقاومة" التي تمثلها، مقابل تصريحات الرئيس عباس عن التعاون والتنسيق مع الأمن الإسرائيلي وعمق التنسيق بينهما..رواية ستجد كثيرا من الرواج..

ويبقى السؤال الأساسي، هل الإجراءات حقا للنيل من حماس أم لتعزيز مكانتها من أجل تكريس مشروع الفصل السياسي - الجغرافي تنفيذا لصفقة ترامب.. كل إجراء عقابي هو خدمة مباشرة لتلك الصفقة، ودعما عمليا لسلطة حماس نحو "كيانية غزية خاصة".. دون البحث في "النوايا"، فجهنم مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة، كما يقال!

ملاحظة: التهدئة في قطاع غزة مصلحة إنسانية لأهلها..لكنها مصلحة سياسية خالصة لحماس..ومن يقول أنها بلا ثمن فهو "كاذب" وجدا أيضا..بالمناسبة هيك كلام لمصلحة إسرائيل فكروا منيح قبل ما تحكوا!

تنويه خاص: صمت الجبهة الشعبية وحزب الشعب على إهانة حماس للتاريخ الوطني يفتح كثيرا باب التساؤل، لما السكوت..هل هو "مصالح" أقوى من المبدأ، أم خوف مما ليس معلوما على طريقة "وما خفي كان أعظم"!

مصالحة "التمكين الشامل" تساوي "الفشل الشامل"!

كتب حسن عصفور/ رغم مواقف بعض "قيادات مركزية" في حركة فتح - المؤتمر السابع، من مصر الدور والمكانة، تجاهلت الشقيقة الكبرى تلك "الأصوات" كونها تعلم يقينا هدفها ولحساب من تعلم، وبعدم تركها أثر على واقع المشهد المتحرك، وواصلت تحركها دون أن تأبه لهم، إنطلاقا من قيمة القضية الفلسطينية ودور مصر المركزي في المنطقة العربية..

ورغم، أن الأفكار المتداولة بمختلف الأوراق التي تم مناقشتها، تناولت مجمل القضايا التي تستحق من أجل طي أسود صفحات التاريخ الفلسطيني منذ عام 2007 وحتى ساعته، فإن الجهد مستمر عله يكتشف "ثقبا" منه تبدأ حركة إنطلاق مسار إنهاء الإنقسام..

ومجددا بات من الضرورة إعاد التأكيد، أن جوهر "المصالحة الوطنية" ليس غموض نص أو غياب بند، أو موقف إلتباسي من العناصر المكون للمقترحات المتداولة، والتي لم تترك "أثرا" يمكن إعتبار إكتشافه كما إكتشاف "فيثاغورس"، فما بين أيدي مختلف القوى الفلسطينية، كاف للقفز سريعا جدا لتحقيق "حلم فلسطيني" جديد، بوحدة الذات السياسية..

الجوهري في حركة البحث عن "التصالح الوطني"، ذلك "العنصر المفقود" في قرار الإرادة كانت وطنية أم حزبية، أو ما يمكن الإشارة اليه بوجود "عناصر أخرى بحسابات أخرى"، لا تريد أبدا تحقيق "وحدة الأداة الفلسطينية"، خدمة لتمرير المشروع التدميري العام للكيانية الفلسطينية الموحدة، وبما يمثل من إعادة صناعة تاريخ فلسطيني بإقامة دولة وطنية فوق الأرض المحددة بقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، وبعاصمتها القدس الشرقية، بما يحمل في طياته هزيمة سياسية للمشروع "التوراتي" في الضفة الغربية والقدس.

المصالحة الفلسطينية - إنهاء الإنقسام، بات شرط الضرورة لمواجهة المشروع التهويدي، ولذا تحقيق ذلك قد يكون عملا كفاحيا هو الأكثر تعقيدا من اي خيارات فلسطينية أخرى، لأن القوى الفاعلة فيه والمؤثرة عليه، ليست محلية فحسب، والوصول اليها وتكريسها سيمثل المقدمة الأولى لحصار ذاك المشروع المعادي..

ولكن، هل حقا تتعامل القوى المركزية الفلسطينية مع حركة "التصالح" وإنهاء الإنقسام ضمن تلك "الرؤية السياسية"، أم أنها تبحث عن "مفاصل فئوية" أو تعزيز "هيمنة خاصة" بعيدا عن الوطني العام، وهذا ليس إتهاما بل هو تحديد لما يمارس ويقال..

عندما تشترط حركتي فتح - المؤتمر السابع ومعها حركة حماس بالتعامل مع جوهر المصالحة الوطنية وكأنه "تقاسم مصالح وظيفي"، و"تبادل منافع فئوية"، دون أي نقاش حقيقي لجوهر البرنامج الوطني وآليات تنفيذه، ومفهوم "الوحدة الشاملة" ضمن الإطار العام لمنظمة التحرير، وتجزئة التعامل مع "المشهد الفلسطيني العام" وكأنها "قطاعات منفصلة"، ندرك أن المصالحة الوطنية الشاملة ليست "هدفا وطنيا شاملا"..

وبمراجعة سريعة جدا لما هي "عقبات" كل منهما على الآخر لتنفيذ ما تم الإتفاق عليه، رغم قصوره الفعلي لحصر التصالح ضمن "جزئية وطنية" وليس كل وطني، منظمة وسلطة، وإقتصاره على مبادئ التنفيذ العملي وليس رؤية سياسية موحدة، يمكن تحديد "المصيبة الكبرى"، أن يصبح ملف موظفين أكثر "قدسية" من ملف القدس، ونظرية "التمكين الشامل" أكثر قيمة وأعلى شأنا من إعادة الترابط الوطني وتوحيد الكيانية المؤقتة في الضفة والقطاع..

تغييب الجوهري لصالح الثانوي وفرض رؤى فئوية ليس سوى مقدمة حتمية لفشل متصل ومستمر، ومن يرى ذلك شرطا فهو قرر عمليا أن المصالحة فعل لا حضور له ضمن "المشهد القائم"، مهما كانت "الشعارات اللغوية" أو أي عبارات فقدت حتى بريقها الكاذب!

المصالحة الوطنية الفلسطينية فعل شمولي لكل عناصر المشهد العام، ودون ترابط وآلية واضحة وملزمة ومحاسبة فلا إنتظار ولا رجاء..

والمسؤولية الرئيسية الآن على عدم تحقيق الإختراق تقع على عاتق فتح - المؤتمر السابع ورئيسها محمود عباس، فلو حقا أرادت المواجهة مع المشروع المعادي العام لقدمت هي كل ما هو ضروري لكسر حلقة الدوران الهوائي، وقلبت جدول البحث من "كيفية توزيع التصالح الفئوي الى كيفية صناعة تصالح وطني عام"..

وعند القول أن فتح تتحمل المسؤولية الأساس بحكم أنها "قائدة المشروع الوطني"، ومن يملك مفتاح الشرعية الرسمية، فيما حماس، وحتى ساعته، ليست سوى فصيل بكل ما لها من أثر، ولم تكن يوما قائدة للمشروع الكفاحي، بل على العكس في مراحل كانت متعاكسة معه..

مفتاح التصالح عمليا بيد محمود عباس وفتح، ويبدو أنه قرر أن الباب لن يرى ذاك المفتاح في زمنه!

الى حين آن أوان إعادة التفكير الشامل في مواجهة التعطيل العام سبلا وأدواتا وبرنامجا!

ملاحظة: من كل البيانات "العنترية" الرافضة لقرار أمريكا حول الأونروا، كانت الكلمات الأبلغ لمفوض الوكالة الأممية كرينبول، بمخاطبته لاجئي فلسطين "كرامتكم لا تقدر بثمن ولن نخذلكم"..عبارة ليت فصائل فلسطين تقرأها بعين السياسة!

تنويه خاص: من المفيد جدا رصد كتاب جون كيري وزير خارجية أمريكا السابق حول موقف بيبي نتنياهو من السلام..قول قاطع أن لا سلام مع هذا التيار..شهادة قد تكون درسا سياسيا للبعض المتذاكي!

الدعوة للمفاوضات خروج عن النص الوطني يا "سيادة" الرئيس!

كتب حسن عصفور/ تثير تصريحات الرئيس محمود عباس في الآونة الأخيرة كثيرا من "الجدل السياسي"، فلا ينتهي إسبوع دون أن يطلق كلاما يدخل المشهد الفلسطيني في حالة من "التوتر" المجاني، فبعد تصريحه بأنه يلتقي ورئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية "الشاباك" بشكل شهري، ويتفق معه بنسبة 99% من قضايا البحث، أطلق قنبلة مدوية بالحديث عن مقترح كونفدرالية ثلاثية، فجرت غضبا أردنيا رسميا وسياسيا..

وخلال زيارته الى العاصمة الفرنسية، باريس يوم 21 سبتمبر 2018، أعلن صوتا وصورة، " إننا لم نرفض المفاوضات كما يقول الإسرائيليون، بل كان الرفض دائما من قبل نتنياهو".

و أكد، "نحن قلنا موقفنا بالنسبة للمفاوضات التي لم نرفضها بالمناسبة، ويقول الإسرائيليون إن الفلسطينيين يرفضون المفاوضات، أنا أتحداهم أن مرة واحدة دعينا لمفاوضات سرية أو علنية في أكثر من دولة ورفضنا، بل كان الرفض دائما من نتنياهو".

وأضاف أننا "مستعدون أن نذهب الى المفاوضات سرية أو علنية، ويكون الوسيط الرباعية الدولية ودول أخرى، ونحن نرحب بأي دولة أوروبية أو

عربية، مع أن العرب يرفضون أن يكونوا وسيطا، ونشكرهم دائما على مواقفهم معنا عبر التاريخ".

وبتدقيق في تلك التصريحات الغريبة، نكتشف أن الطرف الرسمي الفلسطيني، يقف "مستعدا" على الطريقة الكشفية الشهيرة، منتظرا هاتفا من "وسيط ما" يخبر مقر المقاطعة أن "توسلكم التفاوضي" حدث، وأن نتنياهو وافق على عقد لقاء في بلد ما وزمن ما مع عباس..

مجمل التصريح يلخص "دونية سياسية فريدة"، بكل ما لها من دلالات، حيث يدرك عباس وفريقه، ان الحديث عن التفاوض مع قاتل المفاوضات، وقائد المشروع التهويدي ليس سوى عملية تكميلية لذلك المخطط، خاصة وأنه لم يضع "شرطا واحدا" لها، بل كان مستعدا فورا لذلك، بشكل علني أم سري..

لا يمكن لعاقل سياسي، ان يقف الى جانب هذا الخيار التفاوضي مع طغمة قامت بكل أشكال الجرائم الإنسانية والسياسية، الى جانب أن ذلك "الخيار" يمثل إحتقارا لكل القرارات التي أقرتها المجالس المركزية وكذا المجلس "الوطني" الأخير في مقر المقاطعة حيث مكتب الرئيس عباس..

القرارات خلافا لتلك الدعوة التي أطلقها الرئيس عباس، تدعو وبشكل فوري الى "فك الإرتباط" بدولة الكيان الإسرائيلي، ووقف التنسيق الأمني وكذا العلاقات الإقتصادية، والعمل على إعلان دولة فلسطين وفقا للقرار الأممي 19/ 67 لعام 2012..

وهو ما أقرته لاحقا تنفيذية مجلس المقاطعة، وبحثت وضع آليات عمل لكيفية تطبيق تلك القرارات، بل أن أمين سرها لم يتوقف عن الإشارة الى أنها "قرارات للتنفيذ الفوري" وتم تشكيل لجنة خاصة للبحث مع "الحكومة" حول ذلك..

كيف يمكن أن يصدق الفلسطيني أولا، وغير الفلسطيني ثانيا، كلمة مما يقوله الرئيس عباس، عدا ما يتفق به مع الجانب الإسرائيلي، فهو يخالف كل عهد مع الداخل الوطني، ويلتزم كل الإلتزام بأي كلمة مع محتل الشعب الفلسطيني..

تصريحات عباس عن الجهوزية الدائمة لقبول "دعوة تفاوضية" مع نتنياهو، كما هي حال الفقير الذي ينتظر دوما دعوة لوجبة طعام، دون أن يسأل مدى صلاحيتها..

مظهر تسول سياسي فريد يقدمه عباس، وهو المفترض أنه ذاهب ليتحدث بإسم الشعب الفلسطيني، وتعمل مؤسسته الأمنية والسياسية لتشكيل جبهة "وهمية" لمساندته.. دون أن يروا أنه لا يقيم وزنا لأي قاسم وطني مشترك..

من خياره التفاوض المفتوح مع صاحب المشروع التهويدي، لم يعد "أمينا" على قيادة المشروع الوطني..مسألة أكثر من واضحة!

ملاحظة: لست مع فتح معارك مع أيران، لكن لست مع إعتبارها بلد خير مجاني..بلد لها مشروع معلوم جدا..عفكرة إيران أهدرت دم الخالد أبو عمار بعد قمة كمب ديفيد وخلال حصاره في رام الله..منيح الناس ما تنسى!

تنويه خاص: هل هناك أتفاق وطني على مسيرات الشباب الليلية في قطاع غزة، ام هي محاولة حمساوية لفرض إسلوب لغاية في نفسها!

"انه الأمن يا غبي" ..لو أريد حقا صفع أمريكا!

كتب حسن عصفور/ وكأن هناك "مفاجأة مدوية" أحدثتها إدارة أمريكا بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، يوم 10 سبتمبر، القرار المعلوم منذ أن غادر مندوب المنظمة العاصمة الأمريكية قبل أشهر عدة، خطوة كل طفل فلسطيني كان يعلم أنها قادمة، وأن القرار قادم، والكنغرس الأمريكي حدد مسار العلاقة قبل أن تعلن "رام الله" حركة "الغضب" من الرئيس الأمريكي..

لم يعد مفيدا التساؤل، ماذا كانت إستعدادت تلك السلطة العباسية للخطوة الأمريكية، التي بدأت عمليا منذ أشهر، هل درست أي خيار عملي واحد يمكن القول أنه سييتم تنفيذه فور القيام بها، هل توقفت "تنفيذية عباس" لدراسة تبعات ما سيكون من واشنطن، في قرار لن تتراجع عنه تلك الإدارة التي تعمل بخطى

ثابتة لتكريس "صفقة ترامب" خطوة خطوة" على أنغام موسيقة أغنية "أسقطنا الصفقة وعاش الرئيس"..

بعد القرار لم يبق "عاطل عن العمل في التنفيذية العباسية"، او حولها من مندوبي فصائل، لم يتحدث وصفا في "مخاطر تلك الخطوة"، بل أن البعض من العاطلين عن الفعل، إعتبروها "حربا مفتوحة"، ضد الشعب الفلسطيني والقضية الوطنية، وبلا أدنى تفكير حتى في اللغة إطلق العنان لهؤلاء عبر كل ما هو متاح إعلاميا للحديث، وكأنها "فرصة مشمشية" جاءت فهرولوا للنطق بعد "جفاف"..

ولو دقق هؤلاء في حقيقة القرار الأمريكي، وكان منطلقهم حقا خدمة القضية الوطنية، وليس "القضية الشخصية" لإعتبروا تلك االخطوة تحصيل حاصل لعلاقة وجودها ضرر وطني، وأن أي إتصال معها ليس سوى "تغذية لشلال" دعم مشروع التهويد الإستيطاني، وإعادة رسم جغرافي جديد للكيانية الفلسطينية، منطلقا من "الفهم التوراتي" للعلاقة مع الفلسطيني..

كان أجدر لـ "فرقة الجعجعة"، أن تعلن فورا عن خطوات عملية ردا على خطوة واشنطن، بدلا من سياسة الكذب التي باتت "سيدة المشهد"، بأنها ستدرس وستقرر وستعلن وسوف وستلاحق ولن، أحرف وكلمات فقدت كل قيمة وكل أثر، من كمية ترداد كاذب..

لو حقا كانت فلسطين هي الناظم لحركة تلك الخلية الخاطفة للشرعية الوطنية، قبل الرسمية، لما تحدثت بكلمة "سوف" بل بكلمة قررنا، وأن يكون ذلك في مؤتمر رسمي باسم اللجنة التنفيذية والسلطة في آن، مؤتمر يمنح الرد "هيبة سياسية" بعد ما ظهر يوم الإثنيين 10 سبتمبر، من "هرولة كلامية" معيبة، ما كشف أن "المشهد" لن يكون سوى "همهة سياسية" ينتهي مفعولها مع أول خطوة أمريكية جديدة قادمة، لتنتقل ذات الوجوه وذات الفصائل الى ذات اللغة التي أصابت الشعب بـ"كآبة مستدامة" منذ 13 عاما وحتى تاريخه، والى حين زوال "زمن الكارثة الوطنية"..!

وإفتراضا، أن ما كان لم يكن من "تحضير واجب مدرسي سياسي"، وذلك سقط سهوا من جدول أعمالهم، وأن حراك العقل أصيب بتكلس نتيجة فراغ المهام "وغياب" رئيسهم، فالوقت لا زال به بقية للرد العملي وربما الموجع لتلك

الإدارة، رد يمكن أن يمثل إعادة إعتبار نسبي لـ"هيبة الفلسطيني"، رسميا أو شعبيا..

في أول زيارة لمحمود عباس الى البيت الأبيض في عهد ترامب، كشف الرئيس الأمريكي أمام العالم، عن أهم "الهدايا" التي قدمها عباس وجهازه الأمني للإدارة الأمريكية وحماية "مواطني أمريكا" من أفعال إرهابية، وقال أنه لم يصدق كمية المعلومات الأمنية "المفيدة" التي قدمتها مخابرات عباس للمخابرات الأمريكية، ووصفها بأنه عمل "لا يصدق"..

ليس سرا أبدا أن "المخابرات الفلسطينية" وخاصة في زمن ماجد فرج، تعمل ليل نهار داخل فلسطين وخارجها لخدمة المخطط الأمني الأمريكي، خدمات أمنية "غير مسبوقة"، إستحقت تقديرا خاصا من المخابرات المركزية الأمريكية (سي آي أيه) لفرج، فمنح جائزة لم يسبق لفلسطيني نيلها نظير خدماته لذلك الجهاز، وما قدمه من معلومات كانت كفيلة أن تبقي "قناة الإتصال الأمنية" تعمل ليل نهار بلا تأثر بجعجة كلام عباس وفريقه، بل أن الجهة الوحيدة التي تم إستثناءها من العقوبات المالية، كانت المخابرات العباسية، ولم يخصم دولار واحد مما يصلها، الى جانب "الحقيبة المالية الخاصة" التي تقدم لفرج دون أن يعلم أي كان بمحتواها، يتحكم بصرفها شخصيا (عله يضع قدما لمستقبل شخصي بدعم وإسناد غير فلسطيني)!..

لو حقا أريد ردا على الصفعة الأمريكية بصفعة فلسطينية، فقط يعلن عباس أنه أمر ماجد فرج وقف سيل التقارير الأمنية الى المخابرات المركزية الأمريكية، ويعلق كل إتصال معها، أي كان شكله ومظهره، خطوة عملية واحدة هي السلاح الأنفع والأجدى للرد على قرارات أمريكا الشمولية ضد القضية الوطنية، من القدس الى إغلاق المكتب مرورا بقضية الأونروا..

دون ذلك، كل "الجعجة الكلامية" لا تساوي "نكلة" في العرف السياسي..بل ان ترامب سيرفع نخب عباس وفرقته شاكرا لهم "طنينا" ساهم في تسريع عجلة صفقته التي تسير بنجاح فاق تقدير من رسمها في "البيت التوراتي"..

"أنه الأمن يا غبي"..لو أريد الرد حقا..ولكن هل من غارق في كل مبيقات السياسة أن يقرر ذلك..الوهم لن يصبح حقيقة من أناس حماتهم "أمن محتليهم"!

ملاحظة: موغريني تلك المرأة التي خرجت من رحم الحزب الشيوعي الإيطالي قدمت درسا للإرهابيين الصهاينة برفضها لقاء فريق منهم..شكرا فيديريكا..فلسطين لن تنسى محبيها أبدا مهما نال البعض من صورتها المشرقة!

تنويه خاص: نائب رئيس حركة فتح محمود العالول تحدث عن "أزمة" بين فصيله ومصر بسب دور الشقيقة في منع حرب عدوانية على غزة..تخيلوا أن تغضب "فتح العباسية" من هيك دور، وكأنها تستجدي حربا لتدمير القطاع..يا زمن العار!

باب التفاوض الدوار..على الفاضي وضار!

كتب حسن عصفور/ جاء إعلان الرئيس محمود عباس، انه مستعد دوما للقاء الطرف الإسرائيلي في أي مكان، والعودة الى المفاوضات دون شروط، لكنهم يرفضون ذلك، شكلا من "المفاجأة السياسية، التي لم تكن ضمن الحساب العام، كونه يعلن ليل نهار، انه لا مفاوضات برعاية أمريكية، ويجب أن تكون "ضمن مؤتمر دولي"، أو رعاية أخرى، تكون أمريكا ضمنها وليس الراعي الوحيد..

المسألة المثيرة فعلا، كيف يصر الرئيس عباس أن يتمسك بعملية تفاوضية لم يعد لها أي قيمة سياسية على الإطلاق، بل أنها فقدت أثرها، لأن الأساس العملي لها، لم يعد قائما، والتي بدأت وفقها تم تدميرها، وخلقت دولة الكيان الإسرائيلي وقائع لا يمكن لأي مفاوضات أن تبدأ بعد تلك الخطوات، التي أدت الى تغيير جوهري في البنية التفاوضية الأساسية..

لا يوجد أي مبرر لإعلان الرئيس جاهزيته الدائمة للتفاوض مع الجانب الإسرائيلي "المجاني"، ويبدو أن البعض قدم له "نصيحة مسمومة"، بأن يبدا في المناورة لدق إسفين بين واشنطن وتل ابيب، عبر "الورقة التفاوضية"، وكأنهم يقولون للشعب الفلسطيني، عليك بمصادرة وعيك كاملا، وأن تمسح الذاكرة السياسية كليا، وترى تلك "الفرصة الذهبية" التي "لجأ لها الرئيس عباس"، للتمييز بين أمريكا وأسرائيل، بل ذهب البعض الى ما هو أكثر "سذاجة" بالإعتقاد

أن حكومة نتنياهو يمكنها أن تلتقي عباس، وليس تتفاوض معه، وهو يدير ظهره لأمريكا..

لتنشيط ذاكرة الرئيس عباس، الذي كان أحد عناصر "خلية أوسلو"، ان ذلك الإتفاق تم الوصول اليه لأن رابين قرر التفاوض مع منظمة التحرير برئاسة الشهيد الخالد أبو عمار، دون أي رضا أو توافق مع أمريكا، وأن كل اتفاقات أوسلو (إعلان المبادئ 93، إتفاقية غزة - أريحا 94، والإتفاق الإنتقالي 95) قد تمت بشكل كامل، دون اي مشاركة أمريكية على الإطلاق، بل لم يكن هناك رعاية لها من أي طرف، بالمعنى المتفق عليه، وكانت النرويج دولة مستضيفة في الأولى ، ثم مصر في الثانية، فإيطاليا كمان في الثالثة، وإنتهت في إيلات..

المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية الوحيدة، التي وصلت لإتفاقات تمت دون حضور أمريكي، ودون رعاية دولية، والسبب الوحيد لها أن الطرف الإسرائيلي أراد أن يحقق تفاوض عملي..وعل تلك كانت أحد أسباب التفاهم اليميني - الأمريكي لإغتيال رابين، كونه كسر أهم أركان "التفاوض" في الإطار الأمريكي، الى جانب تنازله عن "الرواية التوراتية" للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بموافقته في إعلان المبادئ، على إعتبار الضفة والقطاع أرض فلسطينية وولايتها لها، والقدس (دون تقسيم شرقية وغربية) موضوع تفاوضي في إطار الحل النهائي..

كان الأجدر بالرئيس عباس وفريقه السياسي المحدود جدا، أن يكف كليا عن الإشارة لأي تفاوض فلسطيني إسرائيلي، ثنائي أو برعاية دولية، ليس لعدم جدواه أو لعدم إمكانية حصوله فحسب، بل أن رفض اللقاء مع أمريكا عائق أمامها..

المسألة الرئيسية لم تعد تفاوض بالمعني التقليدي، بعد أن فقدت المسألة التفاوضية السابقة كل عناصر حيويتها، ولأن معادلة العلاقات بين الطرفين تغيرت جذريا، بعد قرار الأمم المتحدة 19 /67 لعام 2012، الخاص بقبول فلسطين دولة كعضو مراقب..

الأهم من الناحية الإستراتيجية والسياسية، كان أن تتصدر مسألة الإعتراف الإسرائيلي بقرار الأمم المتحدة شرط الضرورة لأي إتصال سياسي - تفاوضي

مع تل ابيب، وأن مفتاح العلاقات المستقبلية يبدأ من هنا، ولا عودة إطلاقا لما قبل ذلك القرار..

والأهمية في تركيز الرئيس عباس وفريقه الخاص، على مسألة دولة فلسطين والإعتراف الإسرائيلي بها، لتأكيد أن الجديد الذي حدث عام 2012، ليس قرارا في الهواء، بل هو قاعدة لتأسيس علاقات المنطقة ليس بين إسرائيل وفلسطين فقط، بل والعلاقات مع العرب، ولذا لم يعد مناسبا ابدا ترداد عبارات "جوفاء" أو فقدت مفعولها، وأصبحت "كادوكا سياسيا"، كما ذاك "الإختراع العرفاتي" في وصفه للميثاق يوما..

نعم، أي حديث لا ينطلق من تطبيق قرار الأمم المتحدة كمفتاح الضرورة السياسية، والذهاب الى لعبة "الباب الدوار" لإحياء ميت التفاوض لن تخدم البعد الإستراتيجي للقرار الأممي، بل توحي بشكل مباشر أن عباس ليس متمسكا به، وأنه على إستعداد للتخلي عنه، لو تجاوبت إسرائيل مع بعض ما يريد..

الحديث عن جهوزية التفاوض دون الإعتراف بقرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين ليس سوى

هراء سياسي"..الحديث عن "حل الدولتين" خدعة سياسية، الإشارة الى المبادرة العربية للسلام بات بلا قيمة بل ويمكن إعتباره مؤشر سلبي..

فقط هناك باب وحيد، الإعتراف بقرار الأمم المتحدة، وإكمال التفاوض بين دولتي فلسطين وإسرائيل حول طبيعة العلاقات وتسوية قضية اللاجين وترتيبات خاصة في القدس وتبادل الأراضي..دون ذلك من إستعدادات للتفاوض ليس سوى "إستسلام مقنع"..

ملاحظة: خطاب الأمين العام للإمم المتحدة غوتيريش في إفتتاح الجميعة العامة يوم 25 سبتمبر، نعى رسميا الحل السياسي ومنتجه دولة فلسطين..غوتيريش تجاوز كثيرا دوره بما قال..

تنويه خاص: معادلة تتبلور بسرعة على الطرف الفلسطيني إلتقاطها..روسيا لن تكون مع الكيان كما كانت قبل إسقاط الطائرة..فرصة قد تكون تاريخية لو أحسن الإستخدام السياسي لها..!

بيان حماس" رسالة "ود سياسي" الى نتنياهو!

كتب حسن عصفور/ في تصعيد مفاجئ، ويمكن إعتباره "غير مسبوق" فتحت حركة حماس مدفعيتها السياسية الثقيلة ضد الرئيس محمود عباس عشية إلقاء خطاب أمام الجمعية العامة في الأمم يوم27 سبتمبر 2018، هجوم لم يقف عند "حدود الخلاف السياسي" مشروعا كان أم غير ذلك، لكنها قررت أن ترسل للعالم رسالة مضادة، ان الرئيس عباس "لم يعد ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني"، حملة سياسية رافقتها حملة أمنية واسعة ضد أبناء فتح (م 7)، ومنعت طباعة مناشير أو ملصقات تأييدا له..

وبلا أي تفكير كل فلسطيني وطني، عليه أن يدين سلوك حماس، السياسي والأمني، ليس لأن مواقف عباس تستحق "التأييد"، فتلك مسألة خلافية، ولكن أن تستبق الحركة "الإسلاموية" الخطاب بحرب "تشكيك" في التمثيل، فهي بذلك خرجت عن كل مبدأ وطني لم يتجرأ عليه قبلها، سوى من خرجوا من "سياق العلاقات الوطنية" منشقين، أو تابعين لنظم وأجهزة، ذهبت مع ريح مشغليها..وهي لم تقل ذلك يوم أن قرر سحب تقرير غولدستون الأهم.

بيان حماس ومواقف نوابها في غزة، التشكيكي، لم يكن رسالة للشعب الفلسطيني ابدا، بل كانت رسالة لأعداء الشعب الفلسطيني، وكل من يعارض "التمثيل الوطني"، فأصدقاء فلسطين يعترفون بالرئيس عباس ممثلا شرعيا، ورئيسا منتخبا ومسميا، كان ذلك بمجلس باطل أم لم يكن، فلعباس صفات ثلاث، أضعفها تمثيلا أنه رئيس السلطة الفلسطينية، فتلك من حيث المبدأ فقدت قيمتها السياسية، وهو ما ينطبق تماما على المجلس التشريعي..

للأسف كان بيان حماس ومواقف نوابها في غزة، رسالة محددة الى أمريكا وإسرائيل، وربما رسالة غامضة الى الشقيقة الكبرى مصر، ان "الإنقسام" باق الى حين، وأن قطاع غزة لم يعد جزءا من "الكينونة السياسية الفلسطينية"، فهناك "وضع خاص للقطاع"، سيطرته خارج سيطرة عباس السياسية وليس الأمنية فقط..رسالة تعلن أن جهود مصر وصلت الى طريق مسدود..

وبعيدا عن المواقف السياسية من الرئيس عباس، والتي تتعاكس مع كل قرارات الشرعيات الرسمية، تلك التي هو رئيسها، وأنه سقط في مواقف تدينه أمام

"محكمة شعبية"، أبرزها تلك التي تفاخر بها بإتفاق مع رئيس المخابرات الإسرائيلية بنسبة 99%، لكن أن تتبرع حماس بما تبرعت به ليس سوى "هدية ثمينة" لرئيس وزراء الكيان نتنياهو، لكي يستخدم ذلك، برفض أي تنازل سياسي، ليس للعالم بل للولايات المتحدة..

ولم يتأخر كثيرا نتنياهو عن إلتقاط "الهدية السياسية الأثمن له" منذ زمن، ليعلن أنه لن تكون هناك "دولة فلسطينية" طالما هو في الحكم، بل أن اي دولة لن يكون لها سيادة أمنية من المتوسط حتى غرب نهر الأردن، وهذا لا ينطبق على غزة.

وترجمة سياسية لأقوال بيبي، فهي جاءت كـ"رد جميل سياسي"، وتوافقا صارخا مع ما صدر عن حركة حماس، بأن قطاع غزة هو "الإستثناء السياسي"، وبما انها صاحبة الأمر والنهي عليها، فهي وحدها ودون غيرها من سيقرر مصيره، لأنها تعلم علم اليقين أن "حلم سيطرتها" على الضفة والقدس قد ولى الى غير رجعة في ازمن المنظور..

مجددا كل الحق لحماس، ان تعلن خلافها السياسي مع الرئيس عباس، حتى التشكيك بشرعية مجلس المقاطعة ومنتجاته، لكن الرسالة توقيتا ومضمونا سقطت في فخ الخروج عن السياق الوطني، وإعلان صريح جدا، بأن حماس باتت "ممثلا موازيا"، الى حين أن تتمكن من "التمثيل البديل"، وكل تفسير مهما كان وقيل غير ذلك هو كلام لا قيمة له..

أي فائدة سياسية لحماس، أن تقول ما قالت عشية الخطاب سوى إنهاء وحدانية التمثيل، وأي هدف سياسي غير ذلك من رسالتها الصريحة جدا، بل علها الأكثر شفافية منذ فوزها بأغلبية المجلس التشريعي، رسالة لا هدف لها ولا عنوان سوى أمريكا وإسرائيل ونسبيا مصر.."عباس لم يعد يمثلني"..تلك هي الرسالة، والتي لم يتركها نتنياهو تمر مرورا هادئا، ولن يتركها لاحقا..

كان يمكن لحماس، لو أن "نواياها طيبة"، رغم أن السياسة لا تحتمل ذلك، تأجيل كل ملاحظاتها لمدة 48 ساعة أو أقل قليلا، وتسمع وترى وتراقب وبعد القاء الخطاب، لها أن تقول ما تشاء سياسيا فقط، تختلف الى الحد الأقصى وتصف مواقفه كما يحلو لها، لو أنها رأت فيه ما ليس متفقا معها، لكنها ممنوعة منعا

مطلقا المساس بـ"الشرعية التمثيلية"، ليس حبا في شخصه لكن حماية لمشروعنا الوطني بكامله، تاريخا وحاضرا..

رسالة حماس ومواقف نوابها، وبلا أي غموض، فتحت باب الريبة الشاملة أن هدفها المركزي كان وسيبقى هو تدمير التمثيل الشرعي الوطني وإستبداله بتمثيلها له..وغير ذلك يصبح شكلا من أشكال "الباطنية السياسية"، كشفت بعض ملامحه مواقفها من قيادة الشعب التاريخية عندما خونتها تحت غطاء إتفاق أوسلو، تمهيدا لما أعلنته يوم 26 سبتمبر 2018 بسحب إعترافها بالرئيس عباس، والشرعية القائمة بكل أشكالها (دولة ، منظمة وسلطة)..

قيادة حماس ذهبت بعيدا في الفترة الأخيرة، وكأنها تعلن تمثيلا عبر مفاوضات مع دولة الكيان تبحث "شرعنته" بالقوة القهرية، وتريد أن تستعد سياسيا لـ"صفقة التهدئة" التي تم إنجازها كليا، ومن عرقلها الإدارة الأمريكية لإعتبارات خاصة..

وقبل فوات الآوان، وكي لا تصبح بسلوكها السياسي جزءا عمليا من تدمير المشروع الوطني، على حماس أن تراجع سلوكها ومواقفها السياسية في الفترة الأخيرة، وعليها أن لاتصاب بـ"غطرسة وغرور" في ظل ما أصاب حركة فتح، من وهن في عهد الرئيس عباس، فالوطنية الفلسطينية مهما أصابها ضعف لن تموت أبدا..

إدركوا معنى القول التاريخي للمؤسس الخالد ياسر عرفات، الفلسطيني كطير الفينيق ينهض دوما من رماد..

ملاحظة: وزير عدل السلطة قال أن نواب التشريعي فقدوا الشرعية..طيب يا فلتة زمانك ليش ما قلت هالحكي لما كتل رام الله برئاسة الأحمد التقت قبل كم يوم عشان "حفلة تأييد"..شكلك ناسي أن ميزانية وزارتك أقرتها هاي الكتل..يعني أنت كمان "بلبوص قانوني"..

تنويه خاص: تلخيص مسألة الهدم والإستيطان في "الخان الأحمر" بدأت تثير "كومة أسئلة"..حذار من إستخدام "غير مشروع" لـ"قضية مشروعة"!

تصريح رئيس عربي ضد "الإسلامويين"..إنذار مبكر!

كتب حسن عصفور/ منذ أن تأسست الجماعة الإخوانية، وهي تثير الفتنة" السياسية أكثر بكثير من حضور إيجابي في العمل الوطني العام، ومسارها جسد أحد أبرز الجماعات صياغة لـ"علاقات إنتهازية" لا ثبات لها، وغالبا لا مبدأ لها سوى الشعار الذي كان ناظما لحراكها "الجماعة فوق الجميع"، فلا وطن ولا وطنية، وصلت أن يطلق مرشد الجماعة الإخوانية الراحل مهدي عاكف شعارا لخص بكثافة فريدة، موقفها من الأوطان بقوله "طز في مصر"..

الجماعة الإخوانية وصفها الخالد الراحل جمال عبد الناصر وصفا سيبقى خالدا "الإخوان مالهمش أمان"، وهي الحقيقة الأهم التي تميز تلك الجماعة، تتحالف لو تطلبت مصلحة الجماعة مع أي كان، لا تقف كثيرا لما يمثل ومن هو، وتنقلب بذات القدرة في أي لحظة لو تطلبت مصالح الجماعة غير ذلك.. تاريخ يختزن الكثير من النماذج، لكنها في كل ذلك لم تكن يوما جزءا جادا في أي حراك ضد المشاريع الأمريكية في المنطقة أو بريطانيا، لم تمثل يوما جزءا فاعلا من مواجهة المشاريع التي تقدمت بها الإدارات المتعاقبة سوى لفظا..بل غالبا ما تكون أداة تنفيذية لها بأثواب مختلفة.

ولقد تجسدت تلك الحقيقة السياسية خير تجسيد في السنوات الأخيرة، مع محاولة الإدارة الأمريكية تنفيذ مشروعها لخلق "شرق أوسط جديد"، حيث لجأت الى الحركة الإسلاموية لتكون أداتها التنفيذية مستغلة

"جشعها الأزلي للسلطة" اي سلطة، ولعل البداية كانت من تركيا عبر خلق نظام "إسلاموي خاص" بين غولن وأردوغان، قدمت له كل ما يمكنه أن يصبح قوة فاعلة ومؤثرة، ليس في تركيا فحسب، بل في المحيط..

وكانت "تركيا الإسلاموية" قاعدة من قواعد المؤامرة على العراق، كما إيران في الطرف الآخر، وبدأت عجلة الإستخدام في كل بلد حسب القدرة والمكانة، لكنها وجدت ضالتها في بلدين هما مصر وتونس، ولولا الجيش والشعب في الأولى والشعب في الثانية لغرقت المنطقة في سواد لا فكاك منه طويلا..

وفي سوريا كانت الجماعة الإسلاموية رأس الحربة في محاولة تدمير سوريا، بدعم رجعي عربي - تركي وغطاء أمريكي، لا زال قائما حتى مع لحظات الهزيمة الأخيرة، بعض دور عبر الغزو التركي لمدن سورية، حتى وصل الأمر بخالد مشعل رئيس حماس السابق وأحد أبرز قيادات الحركة تحالفا مع قطر وتركيا، أن يتغنى بالغزوة التركية الى عفرين، في سابقة كشفت إنحطاطا سياسيا نادرا، لكنه أكد أن الوطن لا قيمة له في حسابات الجماعة بقدر مصلحتها، هي كيف وأين ومع من ليس مهما..

ولكن، المفاجأة الكبرى ليس في معرفة مخاطر تلك الجماعة ودورها الفتنوي، بل تلك التي فجرها الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز بتصريح علني مسجل منشور لم يتم توضيحه لاحقا، باعتباره أن الجماعة الإخوانية والتيارات "الإسلاموية" أشد خطرا على الدول العربية، وأن دولة الكيان الإسرائيلي أكثر "رحمة" منها، فتلك مسألة تثير كل أشكال الإرباك السياسي، بل والخطر السياسي بالنسبة للقضية الفلسطينية..

تصريح ولد عبد العزيز، يمثل سابقة سياسية تستوجب التدقيق الشامل، بل والرفض لها، ليس لعدم رؤية خطر الجماعات التي باتت تحمل صفات إرهابية، بل لأنه إستبدل الخطر الحقيقي والدائم على المنطقة العربية بجماعات مصيرها الى زوال، بل أنها دخلت مرحلة الغيبوبة على طريق النهاية السياسية..

لا يمكن إطلاقا قبول تغيير قواعد الصراع في المنطقة، فالكيان، كان وسيبقى، هو الخطر الأبرز والحقيقي على الوجود العربي العام، وعلى القضية الفلسطينية بشكل خاص..فهو من يمثل الجريمة السياسية الكبرى، بإغتصابه أرض فلسطين وتشريد أهلها في مؤامرة العصر التي لا تزال مستمرة. تصريح رئيس عربي يمثل شهادة "براءة سياسية" لدولة مفترض أن تصبح كيانا منبوذا عربيا ودوليا وملاحقا لجرائم لا مثيل لها، منذ الحرب العالمية الثانية..

خطر الجماعة الإخوانية - الإسلاموية، لا غبار عليه، لكنه خطر تخريب وتشويش، وليس إغتصاب أرض وإقتلاع شعب وإرتكاب مجازر كان بعض منها كافيا لأرسال الكيان وقادته الى حكم التاريخ..ولولا جبن الرئيس عباس بسحبه تقرير غولدستون حول جرائم اسرائيل 2008 لتغير المسار كثيرا..

مجزرة صبرا وشاتيلا التي راح ضحيتها 3 آلاف فلسطيني بيد جيش الاحتلال مرت ذكراها قبل أيام..فمهما وصل الأمر بالضيق والرفض لمسار الإخوان ليس مقبولا أبدا تغيير أولويات الصراع وإستبدال المركزي بما هو غيره..

بعيدا عن أي إعتبارات، مفروض من الجامعة العربية إعادة التأكيد على أن الصراع العربي الإسرائيلي هو الأولوية للأمة وشعوبها، فالصمت على تصريح الرئيس ولد عبدالعزيز يمثل ضربة قاسية لفلسطين أرضا وشعبا وقضية..

أقوال الرئيس الموريتاني رسالة خفية أيضا لحركة حماس، ان إستمرارها كجزء من الجماعة الإخوانية الإسلاموية هو "شر سياسي" لفلسطين..

ملاحظة: تصريحات الرئيس عباس من باريس تكشف خياراته المقبلة..تهديدات البعض بقلب الطاولة ليست سوى "حلم إبليس في الجنة"..ومع هيك سننتظر ولن نقول "المكتوب مبين من عنوانه"!

تنويه خاص: رئيس وزراء الكيان السابق أولمرت نطق تصريحا كاذبا لو صحت الترجمة في تلفزيون السلطة، بأنه لم يقل أن عباس رفض عرضه..قالها صوتا وصورة والأدهى أن عباس إعترف بالرفض بعد اتصال رايس به..شو القصة يا أولمرت!

توسل "التفاوض" من طغمة فاشية..جريمة سياسية!

كتب حسن عصفور/ من أغرب التناقضات السياسية التي إنطلقت بسرعة وكثافة في الآونة الأخيرة، تلك التي أطلقهتا أوساط الرئيس محمود عباس، وأمين سر تنفيذية مجلس المقاطعة، للبحث عن "سلام" مع دولة الكيان عبر رئيس وزرائها نتنياهو..

دعوات علنية وإبداء إستعداد للقاء الفوري، بل أن عباس تمنى على روسيا ترتيب لقاء له مع نتنياهو في موسكو، لكن الإسرائيلي رفض ذلك، فيما أعلن صائب عريقات المسمى "كبير المفاوضين" (رغم إنعدام الفعل)،عن الإستعداد السريع لتلبية أي لقاء مع الطرف الإسرائيلي لبحث عملية "السلام"..

التناقض ليس فيما تبحث عنه سلطة رام الله في عملية حديث ليس سوى تعبير عن عجز رؤية وقصر نظر، بل في أنها تتحدث عن "السلام" مع إسرائيل دون أمريكا، في حركة "إستغباء سياسية" نادرة، طلبات تمثل إنحدارا في آلية التفكير، بأن يعتقد هؤلاء بقدرتهم "الخارقة" على "خداع واشنطن" والتمكن من "خطف عملية تفاوضية" مع تل أبيب من وراء ظهرها..

عباس في جولته الأوربية، وحسب ما أعلنته آلته الإعلامية، يريد أن يبحث عن دعم أوروبي لخلق إطار "رعاية دولية أوروبية أمريكية روسية" لعملية "السلام"، ما يكشف أن الهدف الأساسي لهم ليس بحثا لتعزيز الشان الداخلي الفلسطيني، عشية الذهاب الى الأمم المتحدة، بل التوسل لأي مظهر يعزز هدفهم الأسمى بالعودة الى "المفاوضات" بأي شكل كان..

اللهاث المتواصل لإيجاد أي "ثقب" يمكن ان يعيد التفاوض بين سلطة رام الله ودولة الكيان، ليس "سرابا" فحسب" بل هو "الوهم" الذي لن يرى النور يوما، في ظل الواقع القائم، وليفكر هؤلاء بطريقة مختلفة قليلا، ويتساءلوا، ما هي "الدوافع السياسية" التي يمكن ان تجبر نتنياهو وحكومته الفاشية التوراتية على الجلوس مع فريق محمود عباس، وهو الذي بات في مكانة سياسية هي الأسوأ قياسا بما كان يوما..

كيف يمكن لحكومة الطغمة في تل أبيب، ان تجلس وتبحث مع عباس قضايا "الحل النهائي"، التي يفترض أنها وضعت في إتفاق إعلان المبادئ عام 1993، ومنها القدس واللاجئين، بعد أن أطاح بهما ترامب، دون أن تجد أي فعل حقيقي فلسطيني أو عربي، سوى صراخ إنتهى بإنتهاء الحدث..

هل يمكن لنتنياهو وحكومته، ان تجلس لتفاوض من يفتقد القدرة على تمرير أي قرار على المنطقة الأسخن في المشهد الفلسطيني، قطاع غزة، البقعة المشوشة على مشهد "التعايش الإيجابي جدا" بين سلطة عباس وسلطة الاحتلال في الضفة الغربية، حتى وصلت أن تعلن مجموعة فلسطينية بوقاحة غير مسبوقة، انها على إستعداد لـ"التعايش السلمي" مع المستوطنين في الضفة والقدس..

نتنياهو، الذي رفض أي شكل تفاوضي منذ إنتخابه 1996، والوضع الفلسطيني كان في واقع أفضل كثيرا مما هو عليه الآن، هل يجلس مع ممثلين فاقدين كثيرا من "شرعية وطنية"..

الأخطر، أليس الحديث أو التوسل لعودة التفاوض مع حكومة نتنياهو ليس سوى عملية تضليل، في أنه بالإمكان "صناعة سلام" معها..

كيف يمكن أن تلهث وراء حكومة لتقبل تفاوضا لبحث "سلام"، ثم تعلن أنها إرتكبت جرائم حرب..من يكذب على من..دعوات لا تلحق ضررا سياسيا بمشروع الشعب الفلسطيني الوطني فحسب، بل تخدم الرواية الإسرائيلية في أن دولتها دولة سلام..وما يقال أنها مرتكبة جرائم جرب ليس سوى "ضلال سياسي"..

ما يحدث من حركة "التوسل العامة" لعقد أي جلسة تفاوضية مع حكومة الإجرام في تل أبيب، ليس سوى إنعكاس لواقع الحال الفلسطيني، الذي فقد ظله منذ زمن..

كفاكم بيعا للوهم..كفاكم إنحدار سياسي..بعضا من "بقايا كرامة" لو بقيت منها لديكم!

ملاحظة: هدية الأمير "المجاهد" تميم الى الرئيس التركي أردوغان "طائرة خاصة" ثمنها 500 مليون دولار..مبلغ يكفي لسداد أزمة الأونروا وبتطلع قيادة حماس تقلك "شكرا قطر"..يااااه شو حالة الرخص السائدة!

تنويه خاص: أشغلت وسائل إعلام سلطة عباس الدنيا بخبر الغاء أمريكا تأشيرة زملط..طيب يا سادة مش بتقولوا المهمة خلصت والزلمة صار سفير في لندن فليش كل هالزوبعة..شكلكوا بدكوا تستروا عواركم بتعينه سفيرا في بلده "بريطانيا"..بالمناسبة شو هو الخجل!

مشترك "تيار بينيت" و"تيار عباس": "غزة خالية من السلاح"!

كتب حسن عصفور/ يذهب "ساسة الكيان الإسرائيلي" كثيرا في الإعلان عن مطالبهم، التي لا تنتهي من الفلسطينيين عامة، وقطاع غزة خاصة، لكنها رغم طيش غالبها ونزق مطالبينها، يعلمون أن هناك ما ليس ممكنا، لذا يكون التعامل معها بشكل أقرب الى التمني، أو الرغبات التي يحلمون بأن يتم تحقيقها دون دفع ثمن، مقابل تلك "الأماني التي يبدو أنها لم تعدد ممكنة دون ثمن غير محسوب"..

لكن، وبعد أن تجرأ رئيس (حركة فتح - المؤتمر السابع) ورئيس السلطة "محدود القدرة على المحتل"، "جبروت القدرة على شعبه"، محمود عباس بالإعلان لأول مرة عن إضافة بند جديد لتحقيق "مصالحة بمقاسه"، عن ضرورة "حل الميليشيات" في القطاع وتجريدها من السلاح، (الميليشيات في نظره هي الأجنحة العسكرية كافة)، بدا بعض ساسة الكيان يطالبون..

طلب عباس، بـ"حل الميليشيات" شرطا لإستكمال التصالح شكل مفاجأة سياسية مدوية، خاصة وهو يعلم وكل أجهزته الأمنية، ومعها "تحالفه الأمني الأمريكي - الإسرائيلي"، أن ذلك ليس سوى "حلم إبليس في الجنة"، كما يقول أهلنا بعفويتهم، عندما يسمعون كلاما أقرب الى الخيال، لكن الأخطر فيما طالب به عباس ليس ما عرضه هو، كونه عاجز أن يحل "خلية عسكرية" في الضفة دون سند من جيش الإحتلال وأذرعه الأمنية، بل انه قدم "خدمة مجانية" للفاشية في إسرائيل..

ما طالب به عباس، كان "هدية سياسية" تنتظرها دوائر اليمين واليمين الفاشي في الكيان، ليبدأوا بإعادة "تشريطهم" لأي تهدئة او مهادنة أو ما يشتق منها من مسميات، بأن يكون "سلاح الفصائل جزءا من المساومة المرتقبة"، وهو ما سارع إليه رئيس التيار الفاشي الإسرائيلي "نفتالي بينيت"، عندما أعلن "يجب نزع سلاحهم بقدراتنا الخاصة"..

يبدو أننا أمام "معادلة سياسية جديدة" تتبلور بين "أنفاق التنسيق الأمني العباسي - الإسرائيلي"، بحيث يتبادل كل منهم عرض "الطلبات" التي على أهل قطاع غزة أن يقوموا بها، فعباس يضعها "شرطا للمصالحة"، فيما التيار الفاشي في إسرائيل يضعها شرطا لأي "تهدئة"، وكلاهما لا يبحث لا مصالحة ولا تهدئة، بل في كيفية تشديد خنق القطاع الى حد إما "رفع راية الإستسلام - الخنوع العام"، أو

اللجوء الى مبدأ "علي وعلى أعدائي"..طريق عله يقود تطرف، وتنفجر معركة عسكرية لن تخرج منها غزة سالمة سليمة، كما حروب الماضي، بل مدمرة منهكة الى أبعد حدود الإنهاك، مع إلحاق أذي حقيقي بالكيان، لكن الثمن قد يكون "مستحقا"..

أي مصادفة سياسية تلك التي تتشارك فيها طلبات التيار العباسي مع طلبات اليمين الفاشي، والمفارقة الأكبر ان هناك تيار رسمي إسرائيلي يرفض ذلك "التحالف"، وأعلنها أكثر من وزير ومنهم، ليبرمان وكاتس وأردان، ان عباس يريد من جيش الكيان "إسقاط حكم حماس" وتسليمه غزة "نظيفة"..

غالبية ساسة الكيان يدركون تماما، انهم قادرون على تدمير القطاع، لكنهم يعلمون أكثر أن الثمن لن يقتصر ابدا على أذي حقيقي وجدي لكيانهم، أمنيا وسياسيا، وأن أي عدوان تدميري على القطاع سينتج عنه جرائم حرب تفوق كثيرا ما كان عام 2008، وعندها لن ينفعهم عباس ثانية بعد أن أوقف مفعول تقرير غولدستون، لذا ليس من "مكارم أخلاق غالبية ساسة الكيان رفض طلبات "شريكهم عباس"، بشن حرب لإسقاط "حكم حماس"..

ما قاله الفاشي بينيت حول تجريد غزة من السلاح، هو ترجمة بالعبرية لما طالبه محمود عباس مؤخرا بضرورة "حل المليشيات" في قطاع غزة..وفي الحقيقة ستبقى رغبة وأمنية تحقيقها يعني تدمير قطاع غزة فوق الأرض وتحته!

ملاحظة: أمريكا تواصل خطتها لفرض "الحقيقة السياسية" التي أعلنها ترامب، بصفقة أو بدون..الأونروا على طريق الإنهيار...صحيح يا "حودة" لحق عدل الشتمية الى "خربت بيتنا يا ترامب"!

تنويه خاص: لو صدق الكلام المنسوب لأمين عام أحد فصائل "اليسار" الفلسطيني بنفيه وجود عقوبات على قطاع غزة، يصح القول عيب أن تستمر يوما في منصبك الحزبي، وبدون ليه كمان!

حماس من عليها مراجعة مسارها..فهي المتهم أولا!

كتب حسن عصفور/ كان الإعتقاد، ان حركة حماس أقلعت فعليا عن منطلقها الأساسي منذ قرار جماعة الإخوان المسلمين، بإطلاقها كحركة عسكرية - سياسية، أواخر عام 1987 في الأراضي المحتلة، كـ"بديل سياسي" لمنظمة التحرير الفلسطينية، الهدف الذي كان يمثل عنصرا مشاركا مع كل أعداء الممثل الشرعي الوحيد، دولا وأطرافا، وحاولوا بكل سبل إنهاكها أو شطبها أو إلغاء طبيعتها التمثيلية للشعب الفلسطيني..

قرار جماعة الإخوان، جاء بعد إنطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة بـ22 عاما، وبعد عشرين سنة من احتلال الضفة والقدس والقطاع والجولان، كان سلوكها كجماعة مناهض للمسار الثوري الفلسطيني، بل وقفت في خندق مضاد، ولم تكن جزءا من أي فعل كفاحي معاد للمحتلين، بل شاركت في مواجهات مع فصائل الثورة، وقوى اليسار تحت شعارات "ظلامية" صريحة..

ومنذ قرار الجماعة الإخوانية، قررت أن تضع "فصيلها الوليد" بديلا و موازيا للمنظمة، ورفضت أي شكل تعاوني أو تنسيقي مع فصائل العمل الوطني، خاصة مع إنطلاق الإنتفاضة الوطنية الكبرى ديسمبر 1987، حيث جاء إعلان حماس، وبدلا من أن تكون جزءا من الإطار الوطني لقيادة الإنتفاضة "القيادة الموحدة"، باشرت فورا لتشكيل موازٍ لها، ما كان عنصر إرباك وتشويش..

مسار حماس منذ إعلانها بقرار الجماعة، وهي لم تفكر يوما أن تقدم مراجعة وطنية عامة، تقف أمام سلوكها السياسي وممارستها ومواقفها بل وأهدافها الغامضة المبنية على "الهتافات" دون تدقيق واقعي، تتصرف وكأنها "حركة ربانية" ملائكية، تصدر أحكامها ضد الآخر، أي آخر غير إخواني، حتى لو كان من صلب الحركة الإسلاموية، فهو مصاب بشبهة أو خائن أو مرتد ما دام خارج إطار جماعة حسن البنا وميثاقه وسيفيه.

حماس وما قبل الإعلان عن تشكيلها، كانت تخون فصائل الحركة الوطنية، وتمارس كل ممارسات الظلاميين ضد من ليس منهم، وبعد أن تذكرت جماعتها الأم، ان هناك احتلال وأرض محتلة، قررت أن منظمة التحرير والثورة الفلسطينية إطارا يجب أن ينتهي، لأنه "ليس ثوريا" وليس "إسلامويا"..

حماس، وبعد 31 عاما، لم تتقدم خطوة جوهرية واحدة لتثبت أنها ليست سوى فصيل من الحركة الوطنية الفلسطينية، لكنها تعتقد انها جاءت لتزيل كل آثام السياسة الفلسطينية وتعلي رايتها الإسلاموية، تمارس وكأن كل ما ليس معها ليس سوى مرتد أو خائن أو مشروع خائن..

كان الإعتقاد، ان قيادة حماس، التي بدأت في صياغة وثيقة سياسية جديدة، بناء على طلب أمريكي من خلال قطر، وأعلنتها في أبريل 2017، وبعد فوز ترامب لتبيض مسيرتها، أنها ستعيد قراءة مواقفها في إطار وطني فلسطيني، وليس رغبة لغير ذلك، وأن تتعامل مع تاريخ الثورة قبل ولادتها كجزء من تاريخ الشعب الفلسطيني، وأن مواقفها من الثورة والمنظمة كانت من الأخطاء السياسية التي تستحق التصويب الجذري مواقفا ورؤية وسلوكا وثقافة..

كان الإعتقاد، أن حماس أدركت قيمة منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد، عندما شاركت في لقاء بيروت 2017، وأن المطلوب بحث سبل تطويرها لتصبح إطارا جامعا، رغم انها رفضت كل دعوات الخالد ياسر عرفات أن تصبح "شريكا رئيسيا" في منظمة التحرير ما قبل إعلان المبادئ "أوسلو"، خلال لقاءات متلاحقة، عرض عليها "شراكة حقيقية وشاملة"، لكن قرار الجماعة الإخوانية كان الإستمرار كبديل مواز للمنظمة، ضمن "تحالفاتها" العربية - الإقليمية المعلومة جدا!

عندما خاضت حماس إنتخابات المجلس التشريعي بقرار من خارجها، عام 2006، كان المشهد السياسي هو الأكثر سوادا بعد إغتيال الخالد أبو عمار، وتلك الإنتخابات كانت جزءا من ترتيبات أمريكية لمشروع سياسي عام في المنطقة، لكنها وافقت عليها، وهي التي رفضت مشاركة في ظروف أفضل كثيرا عام 1996..ودون التوقف الآن أمام أسباب ذلك وأهدافها، إختارت أن تكون جزءا من النظام الرسمي، وحققت فوزا تاريخيا لم يكن بسبب مواقفها "الثورية جدا"، كما تدعي، بل لأسباب خاصة وداخلية بمنافستها فتح رئيسا وتنظيما..

المفاجأة الكبرى، ان حماس التي باتت جزءا اساسيا من "سلطة أوسلو"، وتتمسك به وتعتبره "الشرعية الخاصة"، تمارس "شيزوفرينيا سياسية - فكرية" غير مسبوقة، بل لا مثيل لها في عالم السياسة والنظم السياسية، تتمسك بكل

"إمتيازات" المجلس المنتج "الخياني" وتطالب بتفعليه، وتتهم عباس بالتآمر عليه، دون أن تدرك أن هذا المجلس هو ركن أساس، بل الأكثر أهمية للسلطة الفلسطينية..لكنها تتصرف وكأنها "سلطة ثورية" لا صلة للتشريعي بالسلطة الأم..سلوك لا يمكن أن يكون سلوكا طبيعيا لأي حركة مهما حملت من ألقاب..

قبل أيام، خرجت قيادات حمساوية، وبلا أي خجل أو مراعاة لتتهم من وقع على إتفاق أوسلو بالخيانة، وأنهم تآمروا على القضية الفلسطينية، وسرحت هذه القيادة في اللغة الإنحدارية، وكأنها باتت على أبواب تطهير كل فلسطين من الوجود الصهيوني، وليست حركة متقوقعة في إطار قطاع تمارس به ما بات قهرا لأهله، ورفضا نادرا لها، ودون أن يتذكر هؤلاء أنهم الآن هم من حماة "إتفاق أوسلو" وليس من صنعه، حماس هي من يتمسك به كما تمسك عباس وفريقه غير "الأوسلوي"..

حماس قيادة وفصيلا هي أحد عناصر التمسك بالإتفاق الذي بات خارج الزمن، وبات ضرورة الخروج من تبعياته، لكن حماس، وكما ثقافتها الأصل، تعتقد انها دوما على صواب وغيرها على خطأ الى حين أن يخرج مرشدهم أو مراقبهم الإخواني ليمنح شهادة "براءة" أو "وطنية" لهذا وذاك"..حماس هي الأشد تمسكا بأوسلو، ومن يتمتع بكل إمتيازاته الخاصة أفرادا وجماعات، هي أذا ووفقا لثقافتها من يمارس الخيانة الوطنية بتسمكها به وبالمجلس التشريعي وحكومته وكل ما أنتجه من بناء أوسلو السلطوي..

آن الآوان أن تتوقف حماس أمام مسارها ومسيرها القادم، وتكف كليا عن محاولة تشويه تاريخ هو الأنصع، وعليها التخلي كليا والى الأبد عن ثقافتها الإخوانية، لطمس ما غيرها، وتشويه كل ما ليس معها..

دون تفاصيل وسرد كل مسار حماس تحالفات وعمليات ومواقف وأهداف، والذي يحوي كثيرا من السواد السياسي، عليها فقط أن تقدم كشف حساب بمقار قياداتها منذ الإنطلاقة حتى اليوم، وعملياتها التي إشتهرت بها ولكنها فجأة باتت خارج الزمان والمكان..لأن الحسابات غير الحسابات في حينه..

من حق حماس ان تمارس نقد الآخرين بكل ما يمكنها ذلك، في إطار شرعية سياسية وطنية، لكن ما تمارسه ومارسته قياداتها مؤخرا فليس سوى تعرية

لحقدها على تاريخ ثورة وقائدها الخالد ياسر عرفات، الذي أستشهد محاصرا بعد أطول معركة ضد الغزاة، كانت حماس تترقب مصيرها علها تحقق حلمها بوراثة منظمة التحرير، وكيانها وإن كانت بأداة عدو، كما حلم بعض قيادات عباس أن يروا قطاع غزة خاليا من حماس حتى ولو بيد غير فلسطينية..

ومن المفارقات أن حركة حماس لم تطرح يوما في كل حوارات المصالخة ضرورة الخلاص من اتفاق أوسلو، بل كانت تبحث تقاسم منتجاته السياسية.

ولأن التاريخ ليس مجهولا، والحاضر بات معلوما، مطلوب من قيادة حماس أن تضع حدا لثقافة التخوين والتكفير فهي ليست خارج هذا الأوصاف لو أريد فتح الحساب...كفى فلن تحققوا حلم الوراثة الوطنية أبدا بسلوك غير وطني!

ملاحظة: فجأة تذكر أمين سر تنفيذية محمود عباس أن "التهدئة مصلحة وطنية عليا"..طيب يا "ذكي" ليش ما تسهلوها وبلاش قصة التوقيع تكون هي العقبة لو جد أنت ورئيسك شايفينها هيك!

تنويه خاص: من غرائب الزمن العباسي أن العالم يهتز لخطوات أمريكا وهو يصرخون ليل نهار، لكنهم تناسوا أن ينادوا لأي لقاء وطني..معقول حتى التنفيذية ممنوعة من لقاء رئيسها..لا صادقين فعلا في حربكم ضد ترامب!

حماس..إشكالية العلاقة الوطنية وضبابية الخيارات!

كتب حسن عصفور/ المواقف التنسيقية بين رئيس حركة فتح (المؤتمر السابع) وسلطة رام الله محمود عباس، وكذا دولة الكيان الإسرائيلي، لإستمرار حصار قطاع غزة، و"التباس" موقف حكومة نتنياهو من "صفقة التهدئة" في ظل "غياب ملامح صفقة تبادل الأسرى"، أربكت حركة حماس وقياداتها، والتي بدت وكأنها فقدت بعضا من أوراقها التي راهنت عليها في الفترة الماضية..

حماس، ومنذ أيام تبدو وكأنها في حالة "تيه سياسي"، لم تحسب حسابه بالطريقة الأنسب، بل وكأن قياداتها تفاجأت بتلك التطورات، خاصة "القدرة المفاجئة" التي إستند لها محمود عباس لـ"عرقلة" تفاهم كان قريبا جدا من الأنجاز، وهو في

الحقيقة لم يكن بذي قدرة لولا "السند السياسي - الأمني" للمخابرات الإسرائيلية (الشاباك)، لكنه وصل الى غايته بتعطيل الصفقة، التي كان لها أن تمنح حماس مكانة سياسية هامة جدا، على حساب حركة فتح (المؤتمر السابع)، وبالتالي على حساب رئيسها عباس ومكانته التي أصابها العطب الوطني الكبير..

يبدو أن المفاجأة غير المحسوبة جيدا، أدت الى ان تفتح حماس كل نيرانها ضد فتح وعباس، وصلت الى الطلب بمحاكمته بتهمة "الخيانة العظمى"، حسب تصريح أحد أبرز شخصياتها أحمد بحر، نائب رئيس المجلس التشريعي ..تهمة لم تطلق على عباس منذ أن بدات حركة التصالح بين الطرفين، وهي رسالة تضع قيادة حماس أمام خيار "القطيعة السياسية" مع محمود عباس، ما لم تتراجع سريعا عن تلك التصريحات بتهمة "الخيانة العظمى"..

التهمة الموجهة لعباس من شخصية مركزية حمساوية، إعلان رسمي بأن طريق الحوار لم يعد سالكا مع رأس فتح، وهو يقود بالضرورة الى غلق ملف "التصالح - المصالحة" مؤقتا، دون البحث كثيرا في من هو المسؤول أكثر..

ومع العلم أن المشهد الفلسطيني، كثيرا ما مر بتلك المحطات "التخوينية المتبادلة"، لكنها لم تصل بعد الى ما طلب به أحمد بحر، رغم ذلك فإن الحوار سيعود لو أقدمت قيادة فتح على تغيير سلوكها بإتجاه "رفع العقوبات عن قطاع غزة"، والمرونة في التعامل بين ملفي المصالحة والتهدئة بشكل متواز دون تقديم ملف على آخر، وبالتخلي عن شرطية "التوقيع" على اتفاق التهدئة لو حدث، لأن ذلك ليس حقا لها، لا كفاحيا، فهي ليست جزءا من "المواجهة الشعبية" في القطاع، ولا تمثيليا بإعتبار مجلس المقاطعة "مزور قانونيا وسياسيا"، وبالتالي تفقد الشرعيتين التي كانت لها..

حماس، رغم التصعيد اللغوي ضد عباس وفصيله فتح، و"إنتكاسة مؤقتة" لصفقة التهدئة، تجد نفسها أمام واقع لم يكن لها سابقا، من حيث ضرورة التفكير الجاد المسؤول في مواجهة ما هو قادم بكل اشكاله، سواء لجهة التصعيد الكفاحي - الشعبي ضد الكيان، عبر مسيرات الغضب بكل ما لها من "أسلحة ممكنة" غير عسكرية، أو لترتيب العلاقات الوطنية وفقا للتطورات التي حدثت وما سيكون منها..

حتى تاريخه، تتعامل قيادة حماس مع المشهد بذات الطريقة "الفوقية" (المكابرة) مع الآخرين، أي كان موقفهم، وتعتقد أن عقد اللقاءات الثنائية وإصدرا بيانات مصورة عنها يمثل "الحل السحري" لأزمة تتنامى، لو لم يتم العمل السريع والجذري لمواجهتها..

قيادة حماس، عليها وفورا أن تتقدم برؤيتها السياسية الشاملة للقوى الوطنية والشعب الفلسطيني، رؤية تشمل برنامجا وآليات عمل كمقدمة لتشكيل "تحالف سياسي تشاركي" لمواجهة الحصار المركب والمواجهة المحتملة مع دولة الكيان، وكيفية العمل المشترك لإستعادة الحورا الوطني الشامل إنطلاقا من "لقاء بيروت" يناير 2017 الخاص بمنظمة التحرير..

حماس، وليس غيرها، من عليها تقديم رؤيتها الشمولية، بشكل محدد والكف عن الإستخفاف بالآخرين، وكأنعا تفرض مشهدا بقوة الأمر الواقع، سلطة وأجهزة..

تستطيع حركة حماس، ان تحصار فريق حصار قطاع غزة، ورافضي التهدئة والمصالحة الحقيقية، عبر سلوك مختلف كليا عما هي عليه الآن، وممارسات أمنية تثير الإستياء الشعبي العام في قطاع غزة..

لو أن قيادة حماس تبحث عن "شكل تشاركي" لمواجهة "تحالف العداء لقطاع غزة" فعليها أن تعيد النظر جذريا في ما مضى منها..وأن تتوقف من التعامل العليائي مع "الشركاء المحتملين"..

تحديد العلاقة التشاركية بقطاع غزة، هو واقع ناتج ان الضفة والقدس لن تسمح بأي علاقة تشاركية وطنية تكون حركتي حماس والجهاد جزءا منها، لكون سلطات الاحتلال لن تسمح لفتح وعباس بهذا الخيار..وهذا لا يحتاج لجهد كبير لمعرفته، فقط راقبوا تصريحات قيادة فتح وعباس حول "التصالح والشراكة" كلها تنحصر في القطاع..

حماس وقيادتها أمام "معضلة مركزية"، حلها لن يكون ذاتيا، وبالتأكيد ليس على قاعدة سلوك من الماضي..التغيير الحقيقي في مواقف حماس السياسية، رؤية وسلوك وأدوات، هو مفتاح بناء "أداة مواجهة" لحصار وعدوان محتل..دون ذلك فالظلامية ستسود طويلا!

ملاحظة: متى ستدرك بعض القوى والشخصيات أنها باتت تمثل "حصان طروادة" للمواقف العباسية المتطابقة مع سلطات الاحتلال والمتناقضة مع المشروع الوطني..معقول المال بات أقدس من القضية!

تنويه خاص: السؤال اللي بيفرض حاله على المشهد السياسي، ليش عباس بيرفض لقاء "تنفيذية" إختارها فردا فردا، والأغرب انهم "سعداء جدا" بعدم شوفته، كأنها حالة "قرف متبادل"!

خطاب "الإنقلاب السياسي لحماس"!

كتب حسن عصفور/ أقدمت حركة حماس على "خطوة" كان الإعتقاد أنها تعتبر تطويرا في مسارها ضمن الإرتباط بـ"الوطنية الفلسطينية"، بعقد مؤتمر أسمته تسمية مثيرة "المؤتمر العلمي الأول"، بعد 30 عاما من إنطلاقتها، واكبته بأفعال "إستعراضية" أرادت أن تقول أنها اليوم هي "القوة المنظمة الأولى" في فلسطين، مستخدمة وسائل إعلام ترتبط بها بعلاقات لا تتفق وبعض ما تعلنه، خاصة القناة القطرية، التي تمثل "جسر العبور الصهيوني - التهويدي" في المنطقة العربية..ما يكشف أن "الإنتهازية السياسية تمثل أحد روافع المسار الحمساوي..

ودون الإهتمام كثيرا بالمسمى، فكونه الأول يكشف أن حماس لم تقدم على أي عمل تقييم لمسيرتها أو تقديم كشف حساب للجمهور، وأن مؤتمراتها الحزبية لا زالت ضمن الإطار السري، ولذا أثار هذا المؤتمر "حساسية" الفلسطيني لمتابعة ما سيكون من جديد حماس، بعد حملة إعلامية مكثفة قدمت له وكأنه فاتحة لـ"عهد جديد"..

ويبدو أنها صدقت فيما أشاعات، بأنها بدأت تسير في نحو ترسيخ "عهد جديد" لها يقوم على أقصاء التاريخ الوطني الفلسطيني، ومسح كل فعل كفاحي وثوري قبل أن تعلن الجماعة الإخوانية قرارها، ضمن حسابات داخلية وإقليمية، ارتبطت بصناعة "مواز" او بديل لمنظمة التحرير، وجدت لها تسهيلات من كل الأطراف ذات المصلحة لكسر شوكة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني..

وبعيدا عن فتح باب محاكمة المنطلق والمسار للحركة الحمساوية، كان الأجدر بها أن تتقدم في "مؤتمرها العلمي الأول"، غير واضح لماذا أرتبط تعبير العلمي بهذا، بمراجعة سياسية - فكرية شاملة لتجربتها طوال الثلاثين عاما، أين أصابت وأين أخطات، ما لها وما عليها، وعلاقتها بالوطنية الفلسطينية، رؤية وأهدافا وبرنامج عمل، بعيدا عما أصابها من "شعارات" خلت كثيرا من جواب عملي..

وبدلا من تقديم مراجعة شاملة لها، وعرض مشروعها الخاص، أقدم رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية، (سنتجاهل خطاب خالد مشعل كونه قدم نصائح لم تعد ذات اثر على الحركة)، على عرض موقف جسد الرؤية "الإقصائية الشاملة" للحركة الوطنية الفلسطينة، تاريخا ومسيرة، فعلا وأثرا، بخطاب إستعراضي أصيب بحجم من "الغطرسة" غير المسبوقة، وكأن الشعب الفلسطيني لم يعرف العمل الثوري والكفاحي سوى بعد قرار الإخوان المسلمين بإعلان حماس، ضمن إتفاق إقليمي بتأسيسها..

ما أقدم عليه هنية يوم 18 سبتمبر 2018، سيمثل "يوما أسودا" في التاريخ الفلسطيني، إذ ألغى بجرة خطاب كل ما كان من تاريخ الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وما حققته من مكاسب تاريخية للشعب ا وقضيته، في وقت طمست حماس، ولا تزال بإسمها وعلمها، اي تعبير عن الهوية الفلسطينية، فإسمها خال من الهوية الوطنية (حركة مقاومة إسلامية)، وعلمها لا زال علم الجماعة الإخوانية، لكن رئيسها قرر أن يكتب التاريخ كما يرتأي، معتقدا أن "البهرجة الإعلامية" وسند بعض دول وأطراف تبحث تدمير الكيانية الفلسطينية التي جسدتها منظمة التحرير، سيصبح حقيقة سياسية وواقعا يفرض ذاته..

خطاب هنية، كشف تماما أبعاد الحرب المسعورة التي شنتها وسائل إعلام الإخوان المسلمين وحماس ضد إتفاق أوسلو، ليس بحثا عن تطوير ومراجعة لما كان، بل لتشويه قيادة المنظمة وخاصة رمزها الخالد ياسر عرفات وفرض رؤيتها الخاصة على ما سيكون، ولم يأت تخوين الشهيد الخالد والقيادة الفلسطينية سوى جزء من حركة التشوية التي قررتها الجناعة الإخوانية، لفرض قيادة جديدة للشعب ضمن رؤية تقود الى إستكمال الإنقلاب العسكري في قطاع غزة 14 يونيو 2007، ما أنتج الهدية الكبرى لدولة الكيان، بإنقسام سياسي بدأ ينفذ عمليا

مخطط شارون التقسميي الجغرافي، بخطف قطاع غزة لبناء "كيان خاص" ضمن اي مسميات ممكنة..

هنية في خطابه، تجاهل بقصد غريب كل منجزات الثورة والمنظمة، بل أنه لم ير أي مكسب سياسي، حتى الانتصارات على الساحة الدولية قام بمسحها وهو في غاية السرور، وقرر بأن "البعد العالمي" للقضية الفلسطينية بدأ عام 1992 بعد قرار مجلس الأمن حول مبعد مرج الزهور..

تقزيم لا يمكن أن يكون كما هذا التقزيم، قرار سعت له منظمة التحرير، وقبله عشرات القرارات لصالح فلسطين، بدأت بالإعتراف بمنظمة التحرير ممثلا للشعب لفلسطيني في الأمم المتحدة، وما تلاها من إنتصارات وضع إسم فلسطين على الخريطة السياسية الدولية، حتى أصبحت دولة عضو في الأمم المتحدة بصفة مراقب، دون أن يعرض ماذا قدمت حركته من منجزات دولية للقضية وليس لحركته وجماعته..

ما حققته الثورة والمنظمة من بعد دولي وعربي أصابته حركة حماس بسواد سياسي، نتيجة بعض أفعالها وارتباطها بجماعة عليها الكثير عربيا ودوليا..

ليت هنية تذكر ما كانت عليه المنظمة والثورة، قبل أن تتذكر جماعة الإخوان أن هناك احتلال في فلسطين، ليته يسأل عن حضور مكاتب المنظمة وسفارات فلسطين..هل يعلم هنية كم شهيد قدمت الثورة قبل أن تظهر حماس على الخريطة، هل يعلم عدد قادة الثورة والمنظمة وكوادرها الذين سقطوا على طريق الكفاح..

هل سمع هنية بحرب شارون على لبنان لمدة ثمانين يوما للخلاص من الثورة والمنظمة، وأن بعض من تحالفوا معهم كانوا جزءا من ذلك العدوان..

ما هي الجرأة التي إمتلكها هنية ليتحدث كما يتحدث وكأن العقل الفلسطيني قد تم مسح ذاكرته كليا، وتم إستبدال الذاكرة التاريخية بذاكرة مؤقتة، تعمل عل صناعة تاريخ له وعليه الكثير من الحساب لو أريد حقا الحساب السياسي..

خطاب هنية لو لم تعتبره حماس كأنه لم يكن، وتعتذر للشعب الفلسطيني عما كان منه، فنحن أمام أول إنقلاب سياسي يكمل الإنقلاب العسكري لتأسيس حالة

إنفصالية كيانية وتمثيلية قاعدتها قطاع غزة، إنقلاب على التاريخ الوطني لصناعة تاريخ إخواني بغطاء ومسميات لم تعد تثير أحدا، وأهل القطاع قبل غيرهم يعلمون تماما حقيقة "الشعارات" بل وغايتها..

حماس أمام مفترق طرق، إما التراجع والإعتذار عما فعلت وقالت، أو أنها تذهب بعيدا في مسار تنفيذ المخطط الشاروني اليهودي بإنهاء تاريخ الثورة والمنظمة وبناء تمثيل جديد، تمنحه ما تريد من ألقاب لن تغير من الحقيقة السياسية شيئا..

المسؤولية التاريخية لم تعد على عاتق فتح وعباس، فهما أدوات الدعم الحقيقي لمشروع حماس الإنقلابي، بل على القوى والتيارات التي حملت مشروع الثورة والوطن..حماس تتحدى التاريخ والمستقبل بمشروعها الإنقلابي..

بعد خطاب رئيس حماس يوم 19 سبتمبر 2018، ما لم تتراجع عنه يصبح التعاون معها ليس سوى مشاركة في الإنقلاب السياسي الذي أعلنه هنية، وتجسيد عملي له!

ملاحظة وتنويه خاص: رحل خيري منصور الإسم الذي كان "خليطا غريبا" من الأدب والصحافة..كاتب بمذاق خاص صوته أقل كثيرا من قلمه.. رحل دون ضجيج كما حياته الشخصية، لكنه ترك موروثا كله ضجيج في حب الوطن، كتب كما يرى وليس لمن يريد أن يرى..سلاما يا خيري!

دور مصري بلا فائدة في ظل "سمسرة قطرية"!

كتب حسن عصفور/ السؤال المركزي الذي يتهرب طرفي الإنقسام الفلسطيني، ومعهما دولة الكيان الإسرائيلي، ما هو حقيقة الدور الذي تقوم به إمارة قطر بينهم، وهل هي "وسيط" متفق عليه، ام دور مفروض عليهما، لإعتبارات غير معلنة..

لا يوجد أي مانع إطلاقا ان تلجأ حركتا النكبة الثالثة في الزمن الراهن، فتح (المؤتمر السابع) وحركة حماس، الى قطر في أي مسألة يريانها مفيدة لهما، لكن من غير المناسب إطلاقا إستمرار تلك اللعبة الغريبة في فتح الأبواب لها بالقيام

بـ"دور غير مفهوم"، بل وغير معلوم مطلقا، سوى ما يصدر من جانب الإعلام العبريي فيكشف بعضا مما تقوم به الدوحة ومندوبها السامي في بقايا الوطن، ومع حكومة تل أبيب محمد العمادي..

بحكم الخبرة السياسية، فدولة الكيان، تتعمد كثيرا عندما لا تريد التوصل الى أي إتفاق الى تشجيع فتح قنوات التواصل، ويبدو أنها بالتوافق مع أمريكا دفعت قطر بالإستغلال "سطوتها السياسية - المالية" على قادة الحركتين ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لفتح قناة تشويش سياسي على الدور المصري..

وليس غريبا ان يتزامن بروز عقبات جديدة أمام الجهد المصري بزيارة من العمادي لكل من عباس وحماس، فتظهر "شروطا مضاعفة"، ولنستذكر كيف تذكر عباس فجأة، وبعد عشرات إتفاقات المصالحة وجود "مليشيات" مسلحة يجب حلها، دون ان يدرك أنه، وكل ما له من قوة، غير قادر ليس على حلها، بل على تنظيم عملها في ظل غياب "رؤية أمنية - عسكرية موحدة"، تستطيع إستيعاب تلك "المليشيات" كما يراها رئيس فتح..

كان يمكن لقطر لو حقا تبحث القيام بدور إيجابي أن تتقدم الى الشقيقة مصر أولا، وليس من تل أبيب، بتوضيح موقفها ودورها وما ترمي اليه بل والتنسيق معها، لو حقا أنها تبحث ما تدعيه عبر بياناتها وبيانات طرفي النكبة، مدفوعة الأجر، لخدمة الشعب الفلسطيني، وكأن قطر التي قامت بتنفيذ توافقها مع واشنطن وتل أبيب لسنوات لتعزيز البعد الإنقسامي، بل هي من كان "شريكا رسميا" بإنجابه غير الشرعي، قامت ومنذ سنوات بذات المناورة، دون أن تتقدم بخطوة واحدة..

الدور القطري، ليس لخدمة فلسطين بل لخدمة نقيضها، وتلك حقيقة سياسية لا تحتاج كثيرا من الجهد، ولولا المصالح المالية المتبادلة، وبعض إمتيازات لقيادة حماس وعائلة عباس، لأصبحت في إعلام الطرفين العدو اللدود..

مصر، ربما تكابر بعدم الاهتمام بما تفعله قطر من تنسيق كامل مع حكومة نتنياهو للتخريب قدر المستطاع على دورها، لإطالة "أمد الإنقسام" بما يخدم تمرير مشروع التهويد والإستيطان، وترسيخ مبدأ "الفصل والإنفصال"، بين جناحي "بقايا الوطن"..

الحراك المصري لن يجد أي قدرة على تحقيق تقدم فعلي، في ظل هذا الدور المشبوه كليا، ومع إستمرار حركة تخريبية غير سرية، فالأفضل لمصر أن تترك ذلك الملف لقطر وإسرائيل، وتعلن بكل صراحة للشعب الفلسطيني أولا، وللعرب ثانيا، انها تتنحى جانبا عن الإستمرار بجهد يواجه مؤامرة سياسية صريحة، هدفها ليس التخريب على الدور المصري بقدر ما تخدم المشروع المعادي للقضية الفلسطينية..

مصارحة مصرية كاشفة قد تصبح ضرورة بدلا من جهد وإرهاق سياسي، فليس هناك "عقد حقيقية" لفك عقدة الإنقسام لو ارادت فتح وعباس وحماس، وكل ما يصدر من "تشارط" ليس سوى "أكاذيب" لا قيمة لها مقابل الهدف الوطني الكبير..

مصر تستطيع أن تفضح مناورات طرفي النكبة مع قطر لإستمرار الإنقسام لأنه هدف إسرائيلي - أمريكي مطلوب، وكل ما يقال غير ذلك ليس سوى أكاذيب..

مصر يمكنها أن تضع المسار في سياقه الصحيح، ان المصالحة الوطنية ليست هدفا لأي من طرفي الإنقسام، ومصالحهما الخاصة تتعاكس مع إنهاء الوضع الفلسطيني الشاذ، فمن يصدق أن بعض موظفين أقدس من إنهاء الخطر الكبير على القضية الفلسطينية..بل أن كل تشارطهما ليس سوى هروب واضح لا أكثر..

مصر دون غيرها، تستطيع أن تعري أصحاب المصالح في إدامة الإنقسام..ربما وجب ذلك قبل فوات الأوان!

ملاحظة: إعتقاد بعض قيادات حماس أن الحرب الإسرائيلية قد تمنحها "مقاما رفيعا"، ليس سوى سراب كامل..المشهد العالمي لم يعد يثيره أبدا جرائم العدو بقدر ما بات مشمئزا من "عداء فلسطيني فلسطيني" غير مسبوق!

تنويه خاص: بيانات فتح "الإستجدائية" لكسب دعم لرئيسها في رحلة الحكي أمام الأمم المتحدة مثيرة للسخرية فعلا..لو حقا ارادت دعما وطنيا له لسلكت هي سلوكا وطنيا جادا قبل الذهاب..وهي تعلم كيف يكون!

رسالة سياسية أولية الى "سلطة رام الله"..من بروكسل!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن "سلطة رام الله" وقيادتها قد صنعت لها "عدوا إستراتيجيا جديدا"، يحل مكان العدو التاريخي للشعب الفلسطيني، ليحوز على مجمل تفكيرها السياسي "الإنتقامي"، عدو إسمه قطاع غزة، موقعا ومكانا وأهلا وحضورا..

يوم 4 سبتمبر 2018، أعلنت وسائل إعلام عبرية، ان دولة الكيان الإسرائيلي تمكنت من "التوصل الى إتفاق أولي" مع دول مانحة في العاصمة البلجيكية (بروكسل)، لتنفيذ مشاريع عاجلة في قطاع غزة، تهدف إلى تحسين وضع الكهرباء وتقديم دعم للقطاع الصحي.

لم تشر تلك الوسائل الى أسماء تلك الدول التي كانت "شريكة" للكيان في هذا الإتفاق، لكن المؤكد تماما هو غياب "فلسطين الرسمية" وممثلها عن هذا اللقاء، غياب جاء بأمر "رئيس سلطة المقاطعة في رام الله"، تأكيدا لقراراته "غير المسبوقة" ضد القطاع..

أن يتصرف محمود عباس بحقد سياسي وكراهية نادرة ضد أهل القطاع، ضمن حدود ما منحته له سلطات الاحتلال، فتلك مسألة تبقى محصورة كجزء من "صراع خاص"، ويصف ما يقوم به بأي وصف غير الحقيقي، كما يردد بعض من "مريديه بغباء نادر"، بقولهم ما يحدث ليس عقوبة بل إجراء، وتصل قمة السخرية مع هؤلاء أن قرار مجلس المقاطعة دعا الى رفع العقوبات فورا..

لكن أن يتجاهل عباس، لقاءا دوليا خاصا لبحث "الوضع الإنساني" في قطاع غزة، ويأمر ممثله المفترض به أنه "سفيرا لفلسطين" وليس مندوبا لعائلة عباس، بعدم المشاركة في تلك اللقاءات، فهو بهذه "الفعلة" قدم "هدية سياسية" لدولة الكيان بأن تبدو وكأنها الطرف "الإنساني" الحريص على حل مشاكل القطاع، ولم تترك الفرصة تمر بشكل عادي، فتقدمت بـ"سلسلة تسهيلات" ومعها "سلسة مواقف سياسية"، تعلق بالأونورا والموقف من حماس..

غياب ممثل فلسطين عن لقاء بروكسل، لم يترك فراغا ولم يمنع مطلقا عدم المضي في مناقشة المسألة، بل والتوصل الى ملامح "إتفاق" حول كيفية تقديم

مساعدات لغزة، لكن غيابه سجل أول خطوة سياسية تكشف ملامح "مخطط خلق فراغ تمثيلي" للحضور الفلسطيني، ما يشكل خطرا حقيقيا نتيجة ممارسات عباس وتياره الرسمي، ان يتم البدء بالتضحية التمثيلية للكيانية الفلسطينية، تحت غطاء "الحقد السياسي"، لكن الواقع قد يكون أكثر خطورة من ذلك بكثير..

كان يمكن لممثل فلسطين الرسمي، أن يشارك في اللقاء ويتقدم نيابة عن "سلطة المقاطعة وحكومتها في رام الله" بمقترحات "متنوعة" حول مشاريعها لمساعدة قطاع غزة، ويضع "شروطا" كما شريكهم "الإسرائيلي"، ويعيد ما يقوله عباس ليل نهار أمام تلك الدول أن "حماس" وليس إسرائيل هي سبب "الكارثة الكبرى"..فذلك سيكون موقف سياسي يجد من يؤيده من فريقه التائه - المبعثر، ومن يعارضه من غالبية وطنية..

لكن عدم المشاركة وإدارة الظهر يكشف أن "الشرعية الرسمية"، التي يتباكى عليها فريق عباس، وأعلنوا أن عقد "مجلسهم المزور" جاء لمنع خطر "ذوبانها و"تآكلها"، ليست سوى "شماعة إستخدامية"، لتصفية حسابات خاصة عند رئيسهم عباس من "إرث كفاحي تاريخي"، هو شخصيا يترأس فريق تصفية "الشرعية الوطنية" بـ"سبل غير مسبوقة"، ومنها وليس حصرا، تغييب ممثل فلسطين عن حضور لقاء دولي يبحث الوضع في قطاع غزة، سمح للكيان بتوقيع اتفاقات خاصة بذلك..

عباس وفريقه، لم تعد عيونهم "تغمض" قبل تمرير خطوة تنال من مكانة "الشرعية الرسمية"، بدأت في عقد مجلس مزور، تلاه تسخيف ما يسمى "اللجنة التنفيذية" التي تمكن عباس من تحويلها من هيئة قرار الى "منتدى حواري" بلا أي قيمة أو قدر، سوى منح إمتيازا مالية لأفرادها، ومن يفكر بالإعتراض على شكل عمل المنتدى الجديد، مصيره بات معلوما تماما..

تآكل الشرعية الرسمية بمضيهم قدما لتعزيز الإنفصال السياسي - الإجتماعي" بين الضفة المحتلة وقطاع غزة، المتحدي للمحتل وأدواته كل بصفته ومسماه، عبر تكريس جدار عازل أسموه "جدار الإجراءات"..

من يصر أن يكسر جوهر مفهوم "الوحدة الوطنية" الكيانية والسياسية، ليس سوى متآمر علني لضرب التمثيل الوطني الفلسطيني بكل منجزاته التاريخية..

لقاء بروكسل خطوة ضمن خطوات تصفية التمثيلية الفلسطينية، والتي بدأ الترتيب لها مع "نداء بوش الأبن" في يونيو 2002 وحتى ساعته، بأشكال متعددة..مؤامرة تصفية التمثيل الوطني وبالتالي المشروع الوطني لم تعد سرية، فوجب الإنتفاض لمواجهتها وبـ"أساليب غير مسبوقة"!

ملاحظة: الى رئيس حركة حماس في قطاع غزة يحيى السنوار، بما يمثل من "صورة مختلفة عن قيادات معلبة"، ان خير الكلام ما قل ودل!

تنويه خاص: لم نسمع أي "غضب عباسي" من تصريح رئيس الشاباك حول أن صلاحية عباس ممتدة حتى عام 2019..معقول كل من حوله من "عباقرة" مفهموش شوى معنى هاي "البرقية"..وينك يا دوك!

رسالة سياسية من الأمم المتحدة وملادينوف الى عباس!

كتب حسن عصفور/ كشف خطاب رئيس حركة فتح (م7) وسلطة الحكم المحدود جدا، ومجلس المقاطعة "غير الشرعي" محمود عباس كم أنه بات بعيدا عن واقع المشهد السياسي، وأن العداء لقطاع غزة هو الشغال الشاغل الذي يسيطر على تفكيره، وكأنه متعاهد مع "مجهول"، أن يكمل ما بدأه منذ العام 2006 لتكريس الفصل الكلي بين جناحي"بقايا الوطن"، فلم يكن واضحا في خطابه الذي يسجل بأنه الأكثر هوانا في سجل خطابات الجمعية العامة، سوى في حقده السياسي - الشخصي على القطاع..

بعد "خطاب الهوان السياسي العباسي"، دعت الأمم المتحدة يوم السبت 29 سبتمبر، وعبر منسق الشؤون الإنسانية غولدريك، "إسرائيل وحماس وكل الأطراف الفاعلة ألأخرى التي تملك إمكانية التأثير على الوضع، إلى التحرك الآن لمنع مزيد من التهور وسقوط مزيد من القتلى".

وبعد ذلك بقليل، كتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف في تغريدة عبر تويتر مساء السبت، "غزة لم تنسَ، ومعاناة الناس في غزة هي جزء من جميع نقاشات الأمم المتحدة حول فلسطين

مع الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ودول عدم الانحياز وآخرين كثر".

كلا الموقفين، يكشفان، ان هناك جديدا بدا التفكير به حول قطاع غزة، مخاطبة حماس مباشرة في بيان سياسي، ليس خبرا إعلاميا، بل هو موقف سياسي يشير ان الحركة باتت "عنوانا" للتعامل في المرحلة القادمة، فيما جاءت عبارة ملادينوف "غزة لم تنس" خلال المناقشات العامة، وكأنها "صفعة سياسية" ناعمة لمحمود عباس، الذي بدل ان يعيد للعالم حقيقة الكارثة الإنسانية للقطاع، وأن يدعو العالم لوقف جريمة الحرب التي تمارس ضده من قبل دولة الاحتلال، لجأ الى تهديد ووعيد سيكون عارا أبديا في سجله السياسي المليء بتلك "الأحداث"..

الأمم المتحدة تتجه "خطوة خطوة" للتعامل مع قطاع غزة من وراء ظهر من يدعي "الشرعية الرسمية"، ويعتقد أن "مفتاح المشهد سيبقى بيده"، والعالم سيقف مفترجا على تنفيذ "مجزرة إنسانية فريدة، عبر حصار وتجويع وقتل مركب..

وبلغت قمة الفضيحة الكبرى، عنما نشرت وسائل الإعلام العبرية، حديثا لرأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو، طلبه من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أن يمارس كل قوته لوقف عقوبات محمود عباس ضد قطاع غزة، تخوفا من "إنفجار مدو"..نتيناهو لخص القول بأن "عباس وجه ضربة قاضية الى أهل القطاع"..

لا يوجد مصادفات سياسية متلاحقة، ولا مصادفات تأتي متناسقة، فما قالته الأمم المتحدة وما أعلنه ملادينوف، وكلام الفاشي بيبي، ليس سوى مقدمة موضوعية لـ"ترتيبات جديدة" تتعلق بالبحث عن كيفية منع "الإنفجار الإنساني" في قطاع غزة، وكأن تل أبيب باتت الطرف المحرك لتلك الترتيبات القادمة، فما قاله نتنياهو هو المؤشر الأهم..

تحالف "العداء لقطاع غزة" بقيادة رأس السلطة عباس، سيجد نفسه، وخلال فترة ليست ببعيدة، أمام واقع سياسي جديد، عبر خلق حقائق في التعامل مع حلول لـ"أزمة القطاع الإنسانية"، ليس كلها حبا في "الغزازوة"، بل منها ما هو حرصا على دولة الكيان، بعد أن أعلن نتنياهو يجب منع الإنفجار..

حماس تدرك جيدا، وعبر قنوات إتصال خاصة مع دولة الكيان، ماذا ينتظرها، وما سيكون في قريب الأيام من تغيير لإسلوب العلاقة الدولية مع "قطاع غزة، وكأنه "كينونة خاصة"، وبشكل أو بآخر ستكون صاحب اليد الطولى في تقرير مسار "القادم الإنساني"، ولذا لم تعد مصابة بحركة هستيريا سياسية من عقوبات عباس، كونها تدرك تماما أنها "هدية القرن" العباسية لها..فكل خطوة عقاب ضد القطاع تحد أكثر من حركة الرفض الشعبي لسلطتها "غير الديمقراطية"، سلطة الحديد والنار..

قريبا ستصبح كل إجراءات عباس جزءا من أرشيف تاريخ الحساب الوطني، وسيتم فكفكة الحصار المركب، ولكن بثمن سياسي كبير، تدمير المشروع الوطني الكبير وبناء "مشاريع فئوية جيدة"..

ملاحظة: سجلت وزيرة خارجية النمسا واقعة تاريخية عندما أصرت الحديث باللغة العربية امام الجمعية العامة للأمم المتحدة..هي من سجلت سابقة بدعوة بوتين لحضور زفافها..فرادة سياسية عبر لمسات إنسانية غابت كثيرا!

تنويه خاص: نتنياهو يريد أن يدرس خطة ترامب بعقل منفتح..عبارة تلخص أي قادم سياسي ينتظر الفلسطيني!

سقطات سياسية فريدة لـ"مجمع الرؤوساء" عباس!

كتب حسن عصفور/ في أحدث حلقات مسلسل "المفاجآت" التي باتت متلاحقة، نشرت وكالة الأنباء الرسمية لسلطة رام الله "وفا"، يوم الأحد 16 سبتمبر (ذكرى مجزرة صبرا وشاتيلا) التي نفذها جيش الاحتلال بقيادة شارون، أن الرئيس محمود عباس أعلن أمام وفد إسرائيلي، " التزام الجانب الفلسطيني بتحقيق السلام، وبالمقاومة الشعبية السلمية، لأن القتل والاستيطان والتدمير واقتلاع السكان لن يحققا الأمن والسلام لأي طرف في المنطقة".

المفاجأة العباسية الجديدة، أنه تعامل مع "المقاومة غير السلمية"، بأشكالها كافة (السكين، المسدس، القنبلة، المتفجرات، وكل أشكال الإستخدام العسكري الأخرى

في الضفة والقدس)، بأنها عمليات قتل مرفوضة من قبله، وهو وصف جديد يسجل لعباس باعتباره "المقاومة غير السلمية"، هي عمليات قتل يرفضها، بل وذهب أبعد كثيرا بمساواتها بالحركة الإستيطانية، وإعتبرهما "القتل والإستيطان لن يجلبا الأمن والسلام"..

لا نعلم ذلك "السر الغريب" الذي يتحلل فيه الرئيس محمود عباس من "أي قيد خاص"، عندما يتحدث للإسرائيليين، أي كان إنتماءهم السياسي، من اليمين والفاشيين أو من "بقايا مؤمنين بحل يقوم على أساس دولة فلسطين الى جانب دولة إسرائيل"..كلما التقى بوفد من الكيان ينطق بما يمكن إعتباره "كفرا سياسيا صريحا"..

لم تنته بعد آثار تصريحات عباس عن اللقاءات الدورية مع رئيس المخابرات الإسرائيلية (الشاباك)، والإتفاق بينهما على نسبة 99% من الرؤية للتطورات والأحداث، تصريح كان له أن يقذف به الى اقرب "زنزانة يحاكم عليها بتهمة لم يعد وصفها صعبا"، أن يتفق شخص يدعي أنه رئيس دولة فلسطين ومنظمة التحرير وسلطة فلسطينية لشعب تحت الاحتلال، متفق شبه كامل مع أمن المحتلين، فتلك سابقة نادرة في التاريخ لا تصدر مطلقا من أي منتم لشعب، او لمؤسسة وطنية..

وها نحن أمام سقطة كبرى، بل يمكن وصفها بفضيحة سياسية تجاوزت كل الحدود الممكن سماعها، عندما يعتبر "مجمع الرؤوساء عباس" المقاومة الشرعية ضد المحتلين ومشروعهم التهويدي بأنها عمليات قتل كما النشاط الإستيطاني، سقوط سياسي لا يمكن أن يصدر عن "فلسطيني سوي"، أي كان مواطن عادي أم موظف أم مسؤول..

لا نعرف هل وجه للوفد الإسرائيلي "التعزية" على مقتل المستوطن الفاشي، ام طلب منهم "قراءة الفاتحة على روح الفقيد"..بأي منطق يمكن لـ"مجمع الرؤوساء عباس" أن يستخف الى هذه الحد بالوطنية الفلسطينية ومشروعها وفعلها الكفاحي الذي كان رافعة المسيرة التي أنتجت ثورة قادت الى بناء أول كيان فوق أرض فلسطين..

تصريحات عباس بمساواة المقاومة الشعبية "غير السلمية" بأنها كالنشاط الإستيطاني، هي "أم الجرائم" التي لا يجب أن تمر مروا عابرا، وهي ليست كلمة عابرة يمكن للبعض تبريرها، بل كلمة تلخص "إدانة سياسية" لمرحلة تاريخية كاملة لنضال الشعب الفلسطيني، منذ إنطلاق الرصاصة الأولى في يناير عام 1965 بيد رجال العاصفة الجناح المسلح لحركة فتح..

كلمة "قتل" العباسية، قد تصبح أداة إثبات ضد الفلسطيني إن ذهبت جرائم حرب دولة الكيان الى المحاكم الدولية، وقد تصبح أقوال عباس شهادة من شهادات دفاع الكيان ضد الشعب الفلسطيني، وأن ما كان منهم ليس سوى "رد فعل على فعل قتل"، ليسقط عنها مبدأ الجريمة، ولا يستغرب أبدا أن يطلب "دفاع الكيان" الإستماع الى شهادة عباس في مسألة العمل غير "السلمي" ضد جيش الاحتلال والمستوطنين..

كان يمكن أن تصبح وجهة نظر، لو أنه رفض أي عمل عسكري داخل إسرائيل في حدود ما قبل عام 67، والذي عمليا توقف كليا منذ عام 2005 عشية مشاركة حماس في الإنتخابات التشريعية، خاصة وأن هناك رفض شبه عام لتلك العمليات التي إستخدمها اليمين الفاشي خير إستخدام لتشويه صورة المقاومة والفلسطيني، أما أن يصل الأمر باعتبار هذا الشكل الكفاحي في الضفة والقدس مساو للإستيطان فنحن أمام "جريمة حرب" من نوع خاص، ولا نعرف حقا رأيه في الطائرات الورقية والبالونات الحراقة أهي أيضا مدانة وجريمة وفعل شيطاني في الرواية العباسية!..

هل بات ضرورة من قيادة فتح أولا، وقيادة الفصائل ثانيا الطلب بتشكيل لجنة خاصة لفحص الحالة الصحية وقدرات الرئيس عباس العقلية، بعد تصريحين كانا كفيلين باعتقاله فورا، وإزاحته عن كل مناصبه وإعتباره "خان الأمانة والقسم"..

من يتفق مع أمن المحتل بنسبة 99% ومن يعتبر المقاومة قتلا مساويا للإستيطان لا يجب أن يبقى ساعة في منصبه، بل يجب أن يكون في مكان آخر..

يا سادة فلسطين اقدس من اسماء ألحقت بها ضررا لم يكن يوما في مخيلة البعض..افهمتم الآن لماذا وصفه الشهيد الخالد المؤسس ياسر عرفات بـ"كرازي فلسطين"!

ملاحظة: بعد تصريحات عباس بخصوص عملية الخليل لا يحق لنا اعتبار مشاركة السفير الأمريكي المستوطن في جنازة الميت فعل مدان، وجرم سياسي...كم أصبت شعب حي بسواد يا ذاك!

تنويه خاص: بعض من حماس وأنصارها يهددون إذا لم تحدث التهدئة فعلى إسرائيل أن تنتظر ما لم تتخيله ما قد يؤدي لإنهيارها..طيب مين مجنون بعد هيك حكي بدوا "تهدئة"..شكله الحصار طال كل شي في غزة حتى وصل الى العقل!

عقاب غزة لا يستقيم و"معركة الرئيس"..يا فتح!

كتب حسن عصفور/ في سياق غير مستقيم وطنيا، خرجت بعض الأصوات في مركزية حركة فتح (المؤتمر السابع)، وكذا تنفيذية مجلس المقاطعة، لتهدد بتنفيذ إجراءات (لا يقولون عقوبات) ضد قطاع غزة، ما لم تعلن حركة حماس شكلا من أشكال الإستسلام للرئيس "المجاهد" محمود عباس، والذي بدأ "معركته نحو المواجهة الشاملة" ضد الأمريكان واليهود والمحتلين، وكل أوصاف يمكن أن تضعها ضمن هذا الكلام، حتى نهاية خطابه يوم الخميس المقبل 29 سبتمبر 2018 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة..

من حيث الشكل، بالتأكيد، تمثل وحدة الصف الوطني أحد ابرز القضايا التي تمنح خطاب الرئيس عباس قيمة مضافة، وهو يتحدث أمام الجمعية العامة للإمم المتحدة، لكنه سيفقد كثيرا من بريقه السياسي في ظل حالة إنقسام حقيقي في المشهد الفلسطيني، ولن يتم التعامل مع مضمون الخطاب بالجدية الحقيقية التي يروج لها فريق الرئيس عباس، من فصيله وملحقاته التنظيمية من مسميات حزبية لم يعد لها أثر في حراك الواقع القائم..فلا حضور لذيلية مهما حملت من أسماء..

لو كانت حركة فتح (السابع)، تريد حقا خوض معركة سياسية حقيقية ضد الكيان الإسرائيلي، وسنده الأساسي أمريكا، لذهبت الى سلسة من "الخطوات"، ولتعتبرها تكتيكية، نحو قطاع غزة أولا، ونحو تعزيز المشهد الداخلي ثانيا، كي تظهر أنها "الحركة الأحرص" على الوطنية الفلسطينية، ولن نطلب منها اي

خطوة ضد إسرائيل، لأننا نطالب بـ"الممكن" وليس بـ"المستحيل"، الذي لن تقدم عليه ما دام رئيسها يتنفس..

لم يكن هناك أي ضرر سياسي، لو أعلنت فتح (م 7) وسلطتها في رام الله، وقف كل أشكال القمع الداخلي في مناطق سيطرتها بالضفة، سواء ما يتعلق بملاحقة الحريات وتطبيق القوانين غير الشرعية المكممة للأفواه، وحظر المواقع الإعلامية، دون سند قانوني، في مظهر من مظاهر "البلطجة"، وتجميد نسبي لبعض "أشكال التنسيق الأمني"، وعقد سلسلة لقاءات مع كل القوى في الضفة ومنها حركتي حماس والجهاد والشعبية والديمقراطية، الى جانب "خليتها الفصائلية" فاقدة "الدسم السياسي"..

وبالتوازي، تعلن وبصوت "غير متعلثم" وقف كل الإجراءات "العقابية" غير المسبوقة التي أتخذها الرئيس عباس منذ أبريل عام 2017، وليكن تحت بنوان "إنتهاء الخلل الفني" الذي أدى الى تلك العقوبات، بعد أن تمكنت "القوة الرئاسية الضاربة" من السيطرة على "الهاكرز" الذي أصاب أجهزة الصرف المالي..

وتأكيدا على أن معركة الرئيس عباس الكبرى هي معركة وطنية، تتوقف فتح عن وقف الحملات الإعلامية "التخوينية" المتبادلة مع حركة حماس، وتترك للشعب وقواه التعامل مع أي سلوك حمساوي متعاكس، مع الضرورة السياسية في الأيام القادمة..

إجراءات كان لفتح، أن ترتقي بدورها أسرع بكثير مما تظن، فيما تنحدر مكانتها بأسرع مما تظن مع إستمرار منهجها الراهن، والحفاظ على كل ما يمكنه من "النهش في الجسد الفلسطيني"، والتعامل بالردح المتبادل كمنهج مع حماس..

هناك أيام لا تزال تحمل آمالا أن تستجيب فتح (م 7) لبعض الخطوات العملية، كي تبدو أنها "أم الولد" وقائدة المشروع الوطني، كما كانت يوما، وكما تدعي راهنا، لكنه ليس حقا، فهي فقدت كثيرا مما كانت عليه، ولولا سلطة خطف الشرعية، والأمن الإسرائيلي لكانت سلطتها في بقايا الضفة ليست لها..

في الحساب الوطني، لا تقاس المسؤولية برد فعل على فعل، بل كيف يمكن العمل بمسؤولية القائد، الذي يتعامل مع الكل بأنه ضمن دائرة التمثيل، وليس

الإنجرار لمصيدة النهش الذاتي، وربما حماس مارست في الأسابيع الأخيرة، احد أسوأ أدوراها السياسية بما أطلقته من "حركة تخوين" للقيادة التاريخية"، وكذا محاولات مسح الذاكرة الوطنية لتبقي ذاكرتها التي حضرت متأخرة جدا، وعليها من علامات الإستفهام الكثير..

ما كان لحركة فتح (م7) بكل خبرتها ومكانتها أن تنجرف لمستنقع أرادته حماس لها، لكنها ذهبت بشكل يفوق ما كان متوقعا، وأظهرت كأن معركتها الكبرى ليس صفقة ترامب والمشروع التهويدي، بل قطاع غزة بكل ما فيه، وليس حماس وحدها، ومراجعة سريعة لإعلام فتح وسلطتها سيدهش من هذه المعادلة العجيبة..

بإختصار، استمرار الإجراءات العقابية على قطاع غزة يؤشر ان لا معركة جدية مع سلطة الاحتلال وكيانها، ومناورة رفض صفقة ترامب ليس سوى "خدعة كبرى"، فالصفقة لم يبق منها سوى ما أرادت أمريكا عدم تنفيذه راهنا، لكن الأساسي منها قد حدث..

ولا عزاء للأغبياء!

ملاحظة: سلوك موكب الوزير أبوشهلا ضد المعتصمين دفاعا عن حقهم المشروع في معبر بيت حانون، يستوجب الإعتذارين الوطني والشخصي، غيره يكون إنحدارا يستحق العقاب!

تنويه خاص: الإعتداء على الناطق بإسم فتح "م7" في قطاع غزة ليس حلا لأي مسألة..الإعتداء خدمه أكثر..بعض العقل مفيد..أمن حماس سيتسخدمها بطريقته ضد فتح!

عن "المواجهة الكبرى" بقيادة ياسر عرفات!

كتب حسن عصفور/ أجبرنا التاريخ الرقمي أن نتوقف سنويا، أمام حدثين يبدو للبعض أنها في غير ذي سياق، رحيل الخالد الزعيم جمال عبد الناصر (أبو خالد)، وإعلان التحالف الصهيوني حربه لتدمير السلطة الوطنية الفلسطينية، المنتج الكياني الأول فوق أرض فلسطين، كرمز للحضور الذي شكل "حصارا للرواية الكاذبة" لتلك الحركة العنصرية، عندما تم التنسيق بين سلطات الكيان والفاشي شارون لإقتحام المسجد الأقصى في يوم 28 سبتمبر (أيلول) عام 2000..

رحيل الخالد أبو خالد، كان إيذانا بإنتهاء مرحلة كفاحية من المواجهة مع التحالف الأمريكي الرجعي الصهيوني والحركات "الإسلاموية"، وترسيخ زمن "العبور الأمريكي" للجسد العربي، دولا وثقافة وسلوك مجتمعي، من باب "الحريات والديمقراطية" و"الإنفتاح الإقتصادي" فكانت النتيجة تشويها عاما، لكل ما في روح الأمة من تقاليد كفاحية، وإختلطت المفاهيم والعبارات وغابت التعابير التي جسدت حصنا ثقافيا أمام غزو شمولي، كادت أن تحقق أن ما لم يتم تحقيقه، في ظل مشروع أمريكي كبير يعيد رسم خرائط المنطقة للتوافق مع "الحلم الصهيوني"، بذات أدوات مشروعها القديم وبذات شعارات الخدعة الكبرى..

كان إقتحام الفاشي شارون للحرم القدسي إعلانا صريحا ببدء مرحلة جديدة لصراع بين "الفلسطيني" والصهيوني المحتل، عملية تم تنسيقها بدقة بين الثالوث حكومة براك واليمين الفاشي في إسرائيل و"التكتل اليهودي" في الإدارة الأمريكية، لبدء رحلة الخلاص من ياسر عرفات "أب الوطنية الفلسطينية" المعاصرة، بما يمثله رمزا للثورة المعاصرة على طريق إعادة إحياء "الكيانية الوطنية" فوق أرض فلسطين، وبذات العبارات الزائفة، ان شعب فلسطين يستحق "قيادة غير هذه القيادة"، لكي يحقق هدفه في "دولة خاصة"..

في مفاوضات كمب ديفيد صيف 2000، بدأت تتضح جوهر المعركة السياسية، وحقيقة التسوية الممكنة، حيث بدأت حكومة تل أبيب برئاسة أحد "أعداء إتفاق أوسلو" يهود براك، بالكشف عن جوهر مشروعها الذي تريد، عندما تعرضت

الى المسجد الحرام وساحة البراق، وحاولت تمرير "رؤيتها لتهويد المكان" عبر عرض سيادة فوق الأرض وعدمها تحت الأرض، بزعم أنها من "بقايا الهيكل"..

من هنا بدأت "المواجهة الكبرى" فكريا وسياسيا"، رفض الخالد كليا أي اثر يهودي في هذا المكان المقدس إسلاميا..رفض فتح "باب جهنم" على الرؤية العرفاتية، التي شكلت تغييرا ثوريا في طبيعة تعريف ساحة البراق..

وبلا أي تأخير، أعلن وفد الكيان الإسرائيلي، ان ذلك الرفض لما أسموه "تاريخ وثقافة اليهود" يعني أن "منكره لا مكان له في الحياة"..قرار إغتيال علني وصريح وخلال المفاوضات التي دارت فوق أرض أمريكية وبرعاية أمريكية، تم إقراره.

أدرك الخالد الشهيد المؤسس أبو عمار، بعدما علم بقرار "الطغمة اليهودية" (الأمريكية - الإسرائيلية)، أن هناك مرحلة تاريخية إنتهت ومرحلة تاريخية جديدة بدأت، مرحلة التسوية السياسية التي أسسها "إتفاق المبادي - أوسلو 93" توقفت إن لم تكن قد إنتهت، ومرحلة مواجهة سياسية كبرى قد بدأت، بين مشروعين، مشروع وطني فلسطيني ومشروع "تهويدي توراتي" على حساب أرض فلسطين، مقتطعا منها قطاع غزة وبعض مناطق في الضفة تبقى تحت همينة التهويدي..

قرار إغتيال أبو عمار تم إتخاذه رسميا لحظات بعد رفض الشهيد الخالد "النظرية الصهيونية"، وبدأت رحلة التنفيذ من يوم 28 سبتمبر 2000، حتى تمكنوا منه بيد محلية أسماها وعرفها وحددها بوضوح، قبل رحيله..

ومع "غزوة شارون" للحرم القدسي بدأت رحلة المواجهة الكبرى التي قادها ياسر عرفات، هي الأطول في رحلة الصراع مع الحركة الصهيونية وكيانها إسرائيل، حدد ملامحها الشهيد بالشعار التاريخي، الذي سيبقى حيا ما بقي فلسطيني "عالقدس رايحين شهداء بالملايين"، عبارة لخصت جوهر المعركة القادمة..

معركة "القدس" تلخيصا مكثفا للمعركة بين مشروعين، لن يكون بينهما سلام سوى بإعتراف أحدهما بـ"رواية الآخر"، إما أن يقر الفلسطيني بـ" المشروع

التهويدي التوراتي"، وتسليم غالبية فلسطين لهم وهو ما بدأت ملامحه تتضح، مع "قانون القومية" وخطاب نتنياهو حول السيادة ما بين البحر المتوسط غرب نهر الأردن..أو ينهزم المشروع التوراتي عبر معركة تجبره على الترنح، ولا يوجد هناك أي أفق لتحقيقه لغياب مقدرات النصر العسكري الكبير..

ورغم ان محمود عباس وفصيله فتح (م 7)، أقروا بـيهودية البراق"، وانه أخر بقايا "الهيكل"، لكن ذلك الإعتراف لم يكن كافيا لحركة الصهونية وكيانها الحاكم، فذهبوا لتهويد الضفة وليس البراق فحسب، وبحثوا إقرار دولتهم التوراتية على حساب الدولة الفلسطينية، التي باتت تحدد هويتها في قطاع غزة، مع تواصل ما "لبقايا مناطق" في الضفة الغربية..

المواجهة الكبرى التي قادها الشهيد الخالد ياسر عرفات ستبقى في التاريخ الفلسطيني، أنها معركة الفصل بين مشروعين لا تعايش بينهما بالمعني السياسي، وأدرك في حينه أن كل مرحلة التسوية السياسية والبحث عن مسار السلام بات "سرابا"، لذلك وضع قواعد جديدة للمواجهة، وهو يدرك تماما أنه "لن ينتصر" آنيا، فكل ما حوله إقليميا ليس معه ابدا، وبعض ممن معه باتوا أدوات مسمومة لنهشه وإنهاك روحه الكفاحية، لكنه لم يهتز ولم يضعف وقرر المضي الى أن يحقق ما قاله خلال المعركة الكبرى "شهيدا شهيدا شهيدا"، فكان القائد الأول الذي تحدث عن الشهادة وهو رئيس لشعب..

المواجهة الكبرى 2000 – 2004 وصلت لقمتها بإغتيال الزعيم، ومنها بدأ الحلم التوراتي يرى النور على حساب الحلم الفلسطيني..

ليس مفارقة أبدا، ان تتجاهل فرقة محمود عباس كل أثر لتلك المواجهة الكبرى، فهو يعلم كما حكومة إسرائيل كثيرا مما لم يقل بعد، لكن المفارقة العجب، هو أن تسارع حركة حماس لمحاولة خطف تلك "المواجهة الكبرى" وتحدثت عنها وكأنها كانت "معركة لقيطة"، تجاهلت الدور الكبير لحركة فتح وقوى منظمة التحرير، وأهي كحماس لم يكن لها سوى دور ثانوي جدا، وبتنسيق مع جهاز أمني فلسطيني في قطاع غزة..

تغافلت حماس بشكل مريب عن ذكر قائد تلك المواجهة الكبرى ورمز شهداؤها الذين فاقوا 4 آلاف شهيد، أبو عمار..في حين انها قبل ايام فقط من هذا التاريخ وصمته بـ"الخيانة الوطنية"..

مفارقات تكشف كم بات المشروع التهويدي على باب الواقع السياسي رغم الصراخ الكاذب "مقاومة وثأرا"، و"إستجداء مذل" عبر كلمات كشفت لحظة إنهيار..

ملاحظة: كشف خطاب محمود عباس في الأمم المتحدة يوم 27 سبتمبر، أن الوطنية الفلسطينية في لحظة فارقة..إما نهوض سريع لحماية ما تبقى منها أو خنوع يعيد بناء "هيكلهم" على حساب هيكلنا الوطني!

تنويه خاص: لعل إنتخاب زياد النخالة أمينا عاما لحركة الجهاد يمنحها دورا حاضرا وفاعلا يتناسب ومكانتها العملية..الجهاد يمكنها أن تكون مع تحالف وطني جاد عنصر توازن وضاغط على طرفي الإنقسام..هذا أمل على أمل التطبيق!

"كونفدرالية عباس الثلاثية" والصفعة الأردنية !

كتب حسن عصفور/ يبدو أن مسلسل مفاجآت محمود عباس، باتت بلا نهاية، وتحولت الى النوع المكسيكي، حلقات متلاحقة مللها لا يلغي بعض تشويقها، وهذا ما حدث بعد لقاء بين وفد إسرائيلي وعباس، كشف عددا من "المفاجآت، بعضها لم يكن ضمن اي توقع فلسطيني، وطنيا او شبه أو بدون..

معلوم جيدا، ان عباس يتحدث بأريحية عالية جدا، وقد تخلو من أي مظهر للسيطرة أو الرقابة الذاتية، مع أي وفد إسرائيلي، يحاول بكل السبل أن يستعرض "ميوله السلامية بلا حدود"، وأن يده دوما كانت ولا تزال مفتوحة لأي مقترح يخدم تلك الرؤية، وأصبح معلوما لكل فلسطيني متابع "المشهد العباسي"، ان ما يخبره لليهود لن يتحدث به مع "الإطر الرسمية" الفلسطينية.

اللقاء الأخير لعباس مع وفد إسرائيلي يوم 2 سبتمبر 2018، حمل ما يمكن إعتباره "أم المفاجآت السياسية" التي يطلقها عباس بين حين وآخر، حيث كشف أنه رفض كونفدرالية ثنائية مع الأردن ما لم تكن "ثلاثية" بمشاركة إسرائيلية، وأنه على "علاقة خاصة" متواصلة مع رئيس الشاباك الإسرائيلي، وحريص على تطوير التعاون الأمني مع أمريكا وإسرائيل..

كشف مسألة "علاقة الغرام الأمني" بين عباس والشاباك رئيسا وجهازا، لم تعد سرا بالمعنى العام، فهي معلومة منذ سنوات بعيدة رغم محاولة نفي بعض مريديه ذلك، الى ان لطمهم بتلك الاعترافات التي تقدم تفسيرا لكثير من سلوك عباس ضد الشعب الفلسطيني وقواه وإصراره عل تحدي الجميع غير آبه بأي معارضة في الضفة أو غيرها، وتكشف أن "القوة الخفية" التي يستند لها ليست سوى "قوة سلطات الإحتلال"، وكل كلام من ساسة الكيان الإسرائيلي ضده، لا تمثل له أي "إزعاج" ما دام يحظى برضا "الشاباك" جهازا ورئيسا..

لكن المسألة الأهم، والتي قد لا تمر مرورا عابرا بالمعنى السياسي، هو إعلان عباس بأن مبعوث الرئيس ترامب وصهره غاريد كوشنير عرض عليه في اللقاءات الأخيرة، قيام "كونفدرالية أردنية فلسطينية"، كجزء من خيارات المستقبل، لكن عباس إشترط أن تكون "كونفدرالية ثلاثية" بمشاركة دولة الكيان الإسرائيلي..

"خيار عباسي جديد"، ليس جزءا من الموقف الوطني الفلسطيني، بل يمثل خروجا صريحا على قرارات المجالس الوطنية المتعاقبة منذ مجلس عمان 1984 حتى مجلس المقاطعة الذي عقد بحماية سلطات الاحتلال وتنسيق مع الشاباك..

"خيار عباس" شكل صدمة سياسية ليس للفلسطينيين فحسب، بل للشقيقة الأردن، التي سارعت للرد فورا، فيما يمكن إعتباره الأسرع بإعلانها رفض "الكونفدرالية الفلسطينية - الأردنية"، وأن المملكة تتمسك بخيار "حل الدولتين"، رد سياسي يمكن إعتباره "الصفعة الأقوى" من الأردن لسلوك عباس السياسي..

جوهر الرفض الأردني ليس للعلاقة الفلسطينية الخاصة، بل لتجاوز عباس كل الحدود الممكنة في الحديث السياسي، وكأن شرط العلاقات مع الأردن أن تكون

إسرائيل جزءا من أي منظومة لعلاقات مستقبلية..موقف ينال من سيادة الأردن أولا، وفرض سياسي لشكل علاقة لبلد شقيق وكأنها أصبحت بلا "سيادة" ليقرر لها عباس شكل علاقاتها، فما بالك أن يفرض عليها "تشكيلا مع الكيان"..

وقبل كل ذلك، جوهر تصريح عباس حول "الكونفدرالية الثلاثية"، إنحياز مطلق لأولوية العلاقة مع الكيان على حساب العلاقة مع أي بلد عربي، فما بالك الأردن ذات العلاقة الخاصة مع الوضع الفلسطيني، عبرت عنه قرارات متلاحقة للمجالس الوطنية حول العلاقات المستقبلية معها، وهي الدولة الوحيدة التي أشير الى علاقة فلسطين الدولة معها..

البيان الأردني السريع جدا، بعد تصريحات عباس جاء كرد فعل واضح لـ"ثلاثية عباس"، وليس للعلاقات الخاصة مع فلسطين القادمة، فلم يصدر يوما رفض أردني لقرارات المجالس الوطنية التي أكدت بنص صارخ عن إقامة علاقات كونفدرالية بين دولتي فلسطين والأردن، بل أنه وبعد قرار الأمم المتحدة عام 2012 وقبول دولة فلسطين عضو مراقب، صدر بيان مشترك بين الملك عبد الله والرئيس محمود عباس في سبتمبر 2012، اكد على تشكيل لجنة ثنائية عليا لبحث العلاقات المستقبلية بين الدولتين، كجزء من عملية تكريس واقع وجود فلسطين..لكنها بقيت دون اي تنفيذ عملي، بات سببه معلوما، بأن عباس يريدها "علاقات ثلاثية"، فكان التعطيل..

في وضع طبيعي تصريح كما تصريح عباس لا يمر مرورا عبر بيانات تدين وتستنكر، او تجاهل، بل يتم العمل على فتح حساب خاص، لمخاطر ذلك على القضية الوطنية أولا، وعلى علاقات فلسطين بدولة عربية شقيقة تتمتع بوضع خاص وفق قرارات المجالس الوطنية المتعاقبة ثانيا..

تصريح عباس ليس سوى إنعكاس حقيقي لخياره السياسي، كجزء من منظومة الإرتباط بالكيان كأولوية سياسية ضمن حسابات خاصة جدا..وهو ما يكشف ذلك الإصرار غير المسبوق من عباس وتياره السياسي لعقد المجلس الوطني في رام الله، دون اي حساب لموقف القوى الأساسية في الحركة الفلسطينية..

تصريح محمود عباس "بالخيار الثلاثي" إعلان نهاية مرحلة سياسية وبداية لمشهد سياسي سيفرض ذاته بين "خيار الوطنية الفلسطينية" أولا، ام "خيار العلاقة الخاصة مع الكيان أولا"!

ملاحظة: تصريحات "الجعجعاني" حول إسقاط صفقة ترامب، اللي ما بيعرف عنها شيء إطلاقا، تثير السخرية..يدعي أن عباسه أسقطها..رغم إفتخار رئيسه بالعلاقات مع مخابرات الكيان وأمريكا..مين أسقط مين يا زوزو!

تنويه خاص: قصة بيع مركز أرض شرطة الشيخ رضوان في غزة مسرحية هزلية تكشف كم الفساد المخفي.. ما تحدثت عنه عائلة شحادة يستوجب التحقيق الفوري في تلك الفضيحة الفريدة!

ما بعد "التهدئة"..."ملامح سياسية واجبة"!

كتب حسن عصفور/ دون الإهتمام لضجيج رئيس سلطة رام الله وتيارها السياسي، المعارض لأي تهدئة في قطاع غزة، و"حلمهم العام" بشن حرب تدميرية ضد القطاع، فمسار البحث عن "تفاهمات " بين دولة الكيان وقوى قطاع غزة ومنها حركة حماس، تسير دون توقف من أجل التوصل الى وضع "قواعد إشتباك جديدة" تبعد شبح "مواجهة عسكرية موسعة"..

"التهدئة - الهدوء " أو أي مسمى يمكن توصيف منع المواجهة العسكرية الواسعة، تقترب كثيرا من أن تصبح "واقعا"، لما في ذلك من "منفعة متبادلة" بين أطرافها، بل أن دولة الكيان وخاصة الجيش وغالبية الساسة، يلهثون فعلا لعقد تلك "الصفقة الخاصة"، وما إعتراض جهاز الأمن الإسرائيلي (الشاباك) سوى من أجل "حماية رجلهم في رام الله"، كما تقول أوساطهم ورئيسهم..فذلك لن يمنع عقدها، لكنه قد يعرقلها مؤقتا..

في قطاع غزة، غالبية القوى السياسية، تقف الى جانب عقد تلك "الصفقة"، بعيدا عن "التصريحات الكلامية" من هذا الفصيل أو ذاك، لأن الإعتراض اللغوي لا يمثل "عقبة" أمام المضي بتنفيذها، البعض يبحث تسجيلا لموقف "مستقبلي"

وليس موقفا عمليا، فمن سيعارض عليه أن يعمل بكل الإمكانات للتصدي لها، وعدم الإلتزام بها، والسعي لكسر تكريسها، وأهل القطاع يعلمون حقيقة الأمر أكثر ..

حماس تتصدى للتفاوض غير المباشر مع إسرائيل، عبر الشقيقة الكبرى مصر، رغم وجود "قنوات هامشية" تريدها تل أبيب مع نظام قطر، مقابل خدمات تقدمها الدوحة لدولة الكيان في مجالات متعددة، وخاصة البعد الإعلامي عبر أدوات قطر مختلفة المسميات، والتي تمثل "الدعم الخلفي" للمخططات الإسرائيلية، بأشكال عدة..

قيادة حماس، وبعيدا عن "تصريحات الرنين العالي"، تواصل بمثابرة العمل الى الإنتهاء سريعا من تلك الصفقة، ما ستفتح لها الباب لمفاوضات صفقة تبادل الأسرى، والتي تمثل "الجائزة الكبرى" لما لها من إنعكاسات سياسية - شعبية"، خاصة لو أنها تمكنت من أن تشمل "قيادات ذات مكانة مميزة" وطنيا قد تحدث "إرباكا جذريا" في حسابات ما بعد عباس..

الكثير يتحدث عن "التهدئة" تتم أو لا تتم، كل حسب ما يتمنى، لكن هناك غياب حقيقي لمناقشة ما بعد التهدئة، وملامح المشهد السياسي العام في "بقايا الوطن"، كيف سيتم التعامل مع نتائج تلك الصفقة وما يترتب عليها من مخرجات لن تقتصر على ترسيخ مبدأ "هدوء مقابل هدوء"، فهي بالتأكيد ستكرس "واقعا خاصا" قد ينقل "مركز القرار من مكان الى مكان، ومن "شراكة الى شراكة"..

ما بعد التهدئة، هناك مجموعة من الأسئلة - الخيارات التي ستواجه قطاع غزة، تبدأ ببحث تشكيل "جدار الأمن الخاص" لحماية تلك "التفاهمات"، ومواجهة أي طرف يعمل على خرقها، فهل ستبقى حماس وحدها صاحبة "السلطة الأمنية"، ام ان هناك مسار جديد لتشكيل "قوة أمنية مشتركة"، بقيادة مشتركة تعمل فيما تعمل حماية تلك "التفاهمات"، سواء على السياج الفاصل أم بالقرب من منطقة المعابر بين القطاع والكيان..وعندها يصبح من الضرورة بحث مهام تلك "القوة الأمنية المشتركة"..

وإفتراضا، أن حماس من أجل خلق حالة إيجابية سلوكا ورسالة، وافقت على وجود تلك القوة، فهل لها أن تعمم تلك التجربة الأمنية لتصبح مسؤولة عن

"الأمن العام - الداخلي" في قطاع غزة ترسيخا لمبدأ "التعاون الأمني العام"، وخلق "قيادة أمنية مشتركة" تفح الباب لتغيير جوهري في العلاقات الوطنية - الوطنية..

بالتأكيد، تشكيل "قوة أمنية مشتركة" يستوجب تشكيل "قيادة سياسية مشتركة"، محددة المهام والرؤية مستفيدة من تجارب سابقة، لكنها لم تكن سوى "إطار تداولية"، لكن القادم يجب أن يكون مختلف جوهريا في المهام والآلية ومفهوم "التشارك الوطني"..

تشكيل "قيادة سياسية مشتركة" يصبح ضرورة وطنية في قطاع غزة، في ظل غياب المصالحة التي تبتعد كثيرا عن التحقيق، خاصة بعد تصريحات رئيس سلطة رام الله وفتح (المؤتمر السابع)، عن علاقاته الخاصة برئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي و"التفاهمات الشاملة" بينهما، وهو ما يتناقض موضوعيا مع "التفاهم الوطني العام"، فلا يمكن أن يكون هناك قاعدة مشتركة سياسية ضمن إعلان عباس الأخير..

بالتأكيد، أي حديث عن تشكيل "قيادة سياسية" بعيدا عن عباس وفصيله قد تربك بعض الأطراف التي تسير في تياره بحسابات غير سياسية، وسيرى البعض فيها مساسا بمنظمة التحرير، وفرصة لحماس لتحقيق "هدفها الدفين بخطف التمثيل الوطني"، مخاوف بعضها يبدو مشروعا خاصة سلوك حماس وموقفها ورؤيتها السياسية الملتبسة برنامجا وإرتباطا بجماعة مصالحها وأهدافها تتعاكس كليا مع المشروع الوطني، لكن تلك "المخاوف المشروعة" يمكن حصارها عبر وضوح المتفق عليه سياسيا وآليات، والعمل من أجل إعادة الإعتبار الى "إتفاق بيروت" يناير 2017 حول منظمة التحرير، والإستعداد العملي لتفعيل المتفق عليه، وهو ما سيجد توافق غالبية قوى الشعب الفلسطيني..

ما بعد التهدئة، وفي ظل خيار عباس وتياره رفض التصالح الوطني وإختياره التصالح مع دولة الكيان، وفي ظل "توافق شبه كلي" معها، يصبح العمل على "ملئ الفراغ السياسي"ضرورة وطنية كبرى، فالإنتظار يساوي المشاركة في تمرير "التفاهم العباسي - الشاباكي المشترك" لتدمير المشروع الوطني رؤية

وأداة وتمثيلا، والحفاظ على الإنقسام بإعتباره سلاح الكيان لحصار القضية الوطنية..

دون تفاصيل البرنامج والأدوات وآليات العمل، التفكير بتشكيل "قيادة سياسية مشتركة" لما بعد التهدئة، أصبح واجبا لو أريد فعلا مواجهة الخطر الأكبر على قضية فلسطين ومشروعها الوطني في مواجهة المشروع المعادي..

هل هناك مغامرة سياسية بتلك المسألة، بالتأكيد وخاصة ان حماس لم تثبت حتى ساعته أنها "شريك مأمون الجانب"، لكن الفراغ أيضا خطر أكبر على مجمل المشروع الوطني..من هنا تكون البداية والإنطلاق لبحث ما يجب أن يكون قبل أن يقال "فات الميعاد"!

ملاحظة: تصريحات الملك عبد الله حول الكونفدرالية هي الصفعة الأهم التي توجه لمحمود عباس، وربما بنت "جدارا من اللا ثقة - اللا إحترام" له في المملكة.. عباس قرر مصيره بيده!

تنويه خاص: إستقالة رجال القضاء في الضفة برقية عاجلة، تشير الى أن التيار العباسي وأدواته المتعددة في عجلة من أمرهم لتدمير بقايا القانون..كأن الموعد لرحيل "كبيرهم" إقترب كثيرا!

مسيرات الغضب"..والتقييم الضرورة!

كتب حسن عصفور/ عندما قررت "القوى الوطنية" في قطاع غزة، عدا فتح "المؤتمر السابع"، الإستجابة لدعوة قيادة حركة حماس بأن يكون يوم الأرض 30 مارس (آذار) يوما للغضب ضد الإحتلال والحصار، لم يكن التقديرأن تنتقل الى حركة شعبية تمكنت أن تعيد رسم خريطة الإهتمام بالقضية الفلسطينية، وإعادة الإعتبار للبعد الكفاحي لها، بعد أن نال منها الإنقسام كثيرا، بل أن ضرره على القضية الوطنية فاق كل التوقعات ربحا لعدو وخسارة لشعب..

مسيرة الغضب في يوم الأرض، باتت وضمن حسابات محددة، مسيرات متناسقة في فعلها، رافقها إدخال أشكال جديدة من الكفاح الشعبي، خاصة ما أطلق عليه

"الطائرات الورقية والبالونات الحارقة"، بحيث أصبحت تلك "الأسلحة الشعبية"، أحد أركان التفاوض على صفقة التهدئة، لما ألحقته من "صداع" للقيادة الأمنية - السياسية الإسرائيلية..

وبلا أي ريب، كانت تلك " الأسلحة الشعبية" ردا موضوعيا بأن الفلسطيني يمتلك دوما جديد المقاومة..من الحجر الى السكين وصولا الى طائرة ورقية وبالون حارق، وقبلها أسلحة تقليدية بيد الفدائي الذي فجر ثورة فلسطينية صنعت تاريخا ومجدا لشعب أوصلته الى بناء أول سلطة وطنية كيانية فلسطينية فوق أرضه..

ثمرات مسيرات الغضب تستحق كل تقدير، وكل من يحاول النيل منها، بعيدا عن النوايا، يخدم رؤية عدو إعتقد أنه إنتصر على الروح الكفاحية الفلسطينية، بعدما تمكن من زرع منظومة أمنية مشتركة مع سلطة واهنة تستند لبقائها المهزوز الى "جدار حماية أمنية احتلالية"، في الضفة والقدس، لعبت رأس حربة في مطاردة أي مظهر نضالي، وعملت بلا كلل لبث روح الخنوع وفقدان الأمل ..

نعم، مسيرات الغضب تمكنت أن تعيد راية الفعل النضالي، الذي حاولت "هبة السكاكين" في الضفة والقدس أن تفعله، ولكن "الأمن المشترك الإسرائيلي - العباسي" تمكن من طعنها في مقتل، مسيرات تحتل مساحة إعلامية غابت كثيرا نتيجة تشويه شاركت به، أيضا، حركة حماس بفعل إنقسامي كان ضرره أكثر بكثير مما إعتقد قادة الكيان، يوم أن ساهموا مع واشنطن والدوحة وأدواتهما في طرفي النكبة، لصناعته مع إطلاق "شرارة إنتخابات" لغاية غير وطنية..

6 أشهر تقريبا مرت على مسيرات الكفاح الشعبي على السياج الفاصل بين قطاع غزة والكيان العدواني، ثمنها كان باهضا جدا، 173 شهيدا وآلاف من جرحى ومصابين وبيوت دمرت، لكنه ثمن في فعل يستحق تلك التضحية الكبيرة على طريق رسم ملاح المواجهة وعدم الإنكسار..ويحق للفلسطيني الوطني، اي كان وأينما كان، أن يرفع رأسه فعلا فخرا بهذا الجزء النابض بالروح التي رفضت الإستسلام لمصير خطط لهم، يوما في غرف ظلام..

بالتأكيد، كان التقدير السياسي أن تحرك مسيرات الفعل الثوري الغزية، حراكا قريبا في الجزء المحتل من "بقايا الوطن"، لرسم معادلة نضالية لشعب لن يقبل

الهزيمة أي كانت ظروفه، تقدير ربما لم يصل الى غايته الأهم، من غضب على سياج فاصل في القطاع، أن تنطلق شرارة غضب في الضفة والقدس، فكان التجاوب أقل كثيرا مما كان في الذهن الجمعي، بل يمكن القول أنها جاءات مخيبة جدا للآمال، دون البحث عن "أعذار" أو "مسببات" لعدم التفاعل الكفاحي في جناحي "بقايا الوطن"، وعلها المرة الأولى ان تحدث تلك "الفجوة الكفاحية" بينهما..

وبعد تلك الأشهر من مسيرات فعل كفاحي، آن أوان إعادة التقييم العام، بعيدا عن "إبتزاز" أو "ترهيب"، تقييم حقيقي لا يخضع للسطوة "الفصائلية"، ولا للإبتزاز الخنوع، بل يبحث في كل ما لها إيجابا وهو الكثير جدا، وما عليها سلبا وهو قليل لكنه قد يصبح أثرا يفوق نسبته العملية..

مرجعة نقدية شاملة تأخذ حسابا لمخزون الطاقة الكفاحية للأهل في قطاع غزة، والبحث فيما يساندها ويمنع تآكلها، مراجعة لا تخضع لحسابات "الرهبة السياسية"، فمن قاد مسيرات مشرقة، له الحق أن يعيد قراءة مسارها بعد أشهر متواصلة، ليس هروبا بل تعزيزا لروح نضالية بأشكال جديدة..

أنه الوقت الأنسب لتقييم مسار أحد أنبل ظواهر العمل الكفاحي الفلسطيني في السنوات الظلامية الإثنى عشر..!

ملاحظة: هل لنا أن نطلب من "التيار العباسي" أفرادا وفصائل، أن يصمتوا كليا قبل الحديث أنهم "أسقطوا صفقة ترامب"، التي حققت جوهرها العملي في القدس واللاجئين..إخرسوا وفقط!

تنويه خاص: كلما تحدث مصيبة من أمن حماس ضد الأهل في القطاع، يعلنوا أنهم شكلوا لجنة لبحث الأمر..طيب في واحد عمره عرف شو أخبار تلك اللجان..بس عشان "رد العين" خبرونا عن واحدة منها فقط أو هاي صعبة عليكم!

ملطمة حمساوية لخدمة الرواية الإسرائيلية!

كتب حسن عصفور/ وكأن حركة حماس، إعلاما حزبيا وقيادات وكتاب، ومعها كل المؤسسة الإعلامية الإخوانية العربية والدولية، مرورا بـ"الجزيرة" القطرية، القناة الأشهر لتبرير الرواية الصهيونية التوراتية الى البيوت العربية، تعتبر دولة الكيان رأيا آخر، فجأة إكتشفوا هذا العام، وجود إتفاق إسمه "أوسلو"، فتحركت أساطليهم العلنية والكامنة لتتحدث كل ما يحلو لها ضد القيادة التاريخية للشعب الفلسطيني، وخاصة رمزها الخالد ياسر عرفات..

حماس وأدواتها، تمكنت من ممارسة أكبر عملية تضليل سياسي، وإبتزاز "غير مسبوق"، مع تزوير نادر لمسار الأحداث، في ممسار الأحداث في فلسطين، منذ توقيع الإتفاق حتى تاريخه، إستغلت بطريقة "معيبة أخلاقيا ووطنيا" الواقع الراهن في الضفة لتصدره وكأنه، جزء من الاتفاق، بل أنها تعتبر كل الكارثة القائمة هي "منتج أوسلوي"، وهي يقينا تدرك أنها لم تقول من الصدق شيئا، بل أنها والحقيقة السياسية في كل ما قالته "خطان متوازيان لا يلتقيان"..

حماس ومن معها، من فصائل البحث عن "الذات والهوية"، بعد أن فقدت حضورها وعجزت أن تصبح أثرا فاعلا، قدمت، بوعي وتنسيق أو بجهل خدمة سياسية كبرى للحركة الصهيونية، وخاصة الفريق الفاشي - اليميني في إسرائيل لتبرئته من جرائمه السياسية ضد الإلتزام بالإتفاق، وأنه المسؤول المباشر على تدمير مرتكزاته، وأنهم من قاد الحرب الأوسع ضد توقيع إعلان المبادئ عام 1993، حتى تمنكوا من إغتيال رئيس الوزراء في حينه اسحق رابين، في عمل إرهابي نادر، وقادوا أوسع مظاهرت في تل أبيب لإسقاط ذلك الإتفاق..

حماس ومن معها، بحثت عن أي شخصيات غابت عن المشهد كليا، لتقدمها وكأنها مالكة الأسرار، وهي التي حذفت من الحضور لأسباب فساد سياسي ومالي صريح، دون أن تسأل ذاتها أي مصداقية لروايتها الكاذبة يمكن أن تكون عبر تلك "الأدوات المهترئة"، التي لم تقرأ نصا لأي إتفاق تم توقيعه..

حماس مارست في الآونة الأخيرة، كل مبيقات العمل لترسيخ رواية مزورة تاريخيا، ولكنها بكل ما لها من "سطوة إعلامية" ودعم المؤسسة الإعلامية الإخوانية العالمية ودولة قطر والإعلام التركي، لم تتمكن حتى ساعته، من تقديم

"مبرر سياسي" واحد لمشاركتها في سلطة أوسلو، بل وتمسكها المطلق بكل ما "خطفته" من "حصة الكسب غير المشروع" من المنتج اللاوطني "الأوسلوي"..

حماس التي تتمسك بقوة الأمن والعسكر، والقهر العام لأهل قطاع غزة، لم تعلن للشعب الفلسطيني، لماذا أقحمت نفسها في إنتخابات مؤسسات الإتفاق الخياني، وكيف شكلت حكومتها برئاسة اسماعيل هنية وأقسمت أمام محمود عباس رئيس سلطة "أوسلو الخائنة"، في حينه، بل ولا زالت حتى ساعته جزء من حكومته..

حماس، التي تمارس كل مبيقات الفساد السياسي في قطاع غزة، وتلك لا تحتاج لأي سؤال سوى أهل القطاع، ترفض حتى الساعة التخلي عن "ذنوب الاتفاق"، بل تسعى لتوسيع حصتها من خلال مطالبتها تشكيل "حكومة جديدة" في ظل سلطة أوسلو، بل أنها تقاتل ليل نهار لعودة برلمان سلطة أوسلو..

حماس، بدعم إخواني قطري تركي وغالبية الإعلام اليهودي العالمي، يجاهدون للنيل من الطرف الفلسطيني وصب كل نيرانهم عليه، للتغطية على دور حكومات إسرائيل المتلاحقة التي رفضت مصالحة سياسية تاريخية، وتمكست بالحرب والعدوان، وهي المسألة التي كان لها أن تكون سلاحا هاما بيد الفلسطيني لتعرية دولة الكيان، بأنها دولة حرب وعدوان، ليس بخطب فارغة وكلام لا قيمة له سوى تكريس الكذب، وكأنهم يسددون "دينا سياسيا" لهذا اليمين اليهودي - الإسرائيلي لخدمات سابقة، كما قالها قادة الأمن في الكيان وأعاد التأكيد عليها رئيس وزراء إسرائيل السابق أولمرت..

وبعد، هل حماس ستتمكن من تمرير روايتها التزويرية والمبرأة لدولة الكيان وحكوماتها اليمينية منذ عام 1996، حتى الآن من جرمها بإغتيال فرصة السلام، وهل ستستطيع نشر ثقافة الخداع طويلا فيما لو تمكنت من عقد "صفقة التهدئة" لغزة دون أن تشترط كما تدعي "وقف الإستيطان" و"التهويد" وحرية الحركة والسماح لـ"المقاومة البطلة" بالعمل دون "تجريم"، وإجبار الكيان على الإعتراف بحق العودة والقدس عاصمة لدولة فلسطين، والإنسحاب ن الضفة والقطاع دون شروط..

أليس حماس تمتلك من "القوة الجبروتية" لفرض ما تريد على دولة هزيلة مرتعشة جبانه على وشكل الإنهيار، كما تهتف قياداتها ليل نهار..فلتنفذ ما تعلن كي تكون "أوفت وعدا" وصدقت قولا!

سننتظر من حماس صفقة تعيد للشعب الفلسطيني" كرامته المهدورة" في إتفاق أوسلو بعد ربع قرن..

وأخيرا، ما هو برنامج حماس البديل، وهل الأفضل لها أن تصارح الشعب بأنها لا تملك أي برنامج واضح، وأنها حركة عاجزة عن ممارسة دور سياسي عام..اللطم ليس حلا يا حماس!..

وأخيرا كلمة الى القائد يحيى السنوار، الذي توقعنا منه أن يقف ليلجم أصوات التخوين، هل كان هتافك لياسر عرفات وترديدك شعاره (عالقدس رايحيين شهداء بالملايين)، الذي من أجله إستشهد، كلاما تضليليا، أم قناعة سياسية، ولو كان ذلك كيف تقبل من قيادات حماس وإعلامها تخوين من قلت أنه الشهيد..

الى قيادة حماس تأكدوا مهما فعلتم لن تستطيعوا تزوير مسار تاريخي، وبدلا من ذلك أعيدوا الإعتبار للوطنية الفلسطينية وإخلعوا ما هو ليس منها..أقلعوا عن "مسار التضليل" وصارحوا الشعب بالحقيقة: ماذا أنتم فاعلون في قادم الأيام..كفاكم بكاء على قبور السياسية!

ملاحظة: هل من تفسير لخطوة "قطر الثورة" بوقف دعمها لمدرسة تعليمية هي الأهم للحركة ..هل صحيح أن الخطوة تحسبا لإتهام "المجاهد تميم" بدعم الإرهاب..صحيح هيك حكي مش إتهام أصلا لحماس..يا قيادة حماس!

تنويه خاص: البعض تساءل وين الحضور الشعبي من معركة "الخان الأحمر"، وهل يكفي أرسال شخصيات قيادية لتقف أمام الإعلام..بالمناسبة هل كانت حماس وتحالفها "المقاوم" حاضرا، أم أنهم شاهد شاف كل حاجة بس ما لوش دعوة!

هل بدأت ملامح "صفقة عباس - أرغمان" بالظهور!

كتب حسن عصفور/ كلما دخلت "سلطة رام الله" طريقا مسدودا، وتاه طريقها السياسي، تخرج علينا بعض من أصواتها لتعلن أنها "ستعيد مفتاح السلطة الى سلطات الكيان"، ويعتقد القائلون بهذه العبارة أنهم ينطقون "القول الفصل" الذي سيؤدي الى "هبة غضب" إسرائيلية لرفض ما تخطط له دوائر عباس..

مثل تلك الأقوال ليست سوى كشفا لعمق العوار السياسي الذي بات يسكن من يدعون أنهم "قيادة منظمة التحرير" أو "قادة السلطة"، وكأن الأمر أصبح شركة يتصرفون بها وفقا لحساباتهم الخاصة، دون أي إعتبار لشعب دفع ثمنا من لحمه الحي كي تولد تلك السلطة كأول كيان سياسي للشعب في التاريخ فوق أرضه، بل تبلغ المهزلة أن تصبح تلك المسألة، بضاعة تباع في سوق نخاستهم، دون أدنى إحترام لمسار الوطنية الفلسطينية..

وتزداد الفضيحة بأن تقال تلك ممن يدعي أنه "أمين سر تنفيذية المنظمة"، فيطلق العنان دون أن ينتبه أن تلك مسألة لا تقررها تصريحات تبحث عن "عبارات" إستعراضية في وسائل الإعلام، بل يفترض أنها تدرس بعناية في أطر يصرخون ليل نهار أنها "الشرعية"، وصاحبة "القرار المستقل"، لكن سلوكهم اليومي يتناقض كليا مع تلك الخدعة..

والأغرب أن تصمت فصائل تلهث ليل نهار لتؤكد على أنها "شريكة في صناعة القرار"، لكن مسار الأحداث منذ مجلس المقاطعة المزور وطنيا وسياسيا، يكشف أنها ليست سوى قطع ديكورية للتيار العباسي، ولم يعد لها قيمة أو أثر سوى الحرص على "حصتها" المالية من صندوق "مال عباس"، وبعض إمتيازات توظيفية على حساب تدمير قضية شعب ومنجزه التاريخي..

الإستخاف بالشعب الفلسطيني، وقواه كافه، هي السمة الأبرز التي أسسها "العهد العباسي" في ظل تقاسمه الوظيفي للمشهد مع حركة حماس، وتمكنا عبر تبادل سلم الموسيقى الحاكم في بقايا الوطن، من إنهاك الوطنية الفلسطينية، ومصادرة جوهر القرار السياسي العام لمصلحة "عصبة" هنا وهناك..

حديث تيار عباس عن تسليم مفتاح السلطة لسلطات الاحتلال، هو الوجه الآخر لما أعلنه عباس نفسه بأنه يتفق بنسبة 99% مع جهاز المخابرات الإسرائيلي في كل شيء، ويبدو أن أحد أبرز تلك القضايا هو كيفية تدمير "المؤسسة الوطنية" بكل مظاهرها، سلطة ومنظمة ومؤسسات.

كان الأكثر قيمة سياسية لو أن "التيار العباسي" تذكر جملة القرارات التي ملأها "جارور" أمين سر تنفيذية التيار العباسي، قررتها مؤسسات يتحكمون بها، وضعت طريقا واضحا لكيفية الخروج من "نفق الظلام السياسي" الذي هو منتج لسياسة الارتباط - الإرتهان بالعلاقة التوافقية مع دولة الكيان، وقبلها الإدارة الأمريكية قبل ان تدير قفاها لتلك "العصبة"..قرارات لا تحتاج مطلقا سوى أن يتم نفض الغبار المتراكم عليها منذ ثلاث سنوات، تنتظر أن يطلق سراحها..

وبدلا من تنفيذ قرارات الوضوح السياسي، تصر تلك الفرقة أن تسير في نفق التيه الظلامي، وكأنها تبحث كيفية تدمير مسار "الكينونة الوطنية"، ما تحلم به الحركة الصهيونية، فبدلا من مسار التحدي للمحتلين، بإعلان دولة فلسطين وفتح باب مواجهة واسعة مع الكيان الإسرائيلي وما سيكون من حصار جديد لها، تهرب تلك العصبة تحت شعارات "لغوية رنانة"، لتقديم "هدايا سياسية" للمحتل، وتزيح من طريقه المعركة الكبرى التي قد تنفجر عند إعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة..

قيادة تلك "العصبة" تعلم يقينا الفرق الجوهري بين إعلان دولة فلسطين وإنهاء سلطة فلسطينية، بل أنهم يدركون تمام الإدراك نتائج كل منهما على مستقبل دولة الكيان العنصري..فهل نحن أمام بداية الكشف عن ملامح "صفقة كبرى" عقدها رئيس السلطة عباس مع رئيس الشاباك الإسرائيلي كي يضمن مستقبله ومستقبل فرقته دون أي فتح لملفات تطيح بهم خارج مسار التاريخ، وتضعهم في خانات معاكسة للوطنية الفلسطينية..

من اليوم، وقبل وصول عباس وعصبته الى تنفيذ "صفقتهم" مع الشاباك، وجب الإستعداد الوطني الشامل للتصدي وحماية "الوطنية الفلسطينية" من جرم سياسي يبدو انه لم يعد بعيدا..الإستعداد لحماية ما كان ولبناء ما يجب أن يكون دون عقدة "التمثيل" لو أقدمت العصبة المتسلطة بقوة الأمر الاحتلالي على المساس بشرعية

القرار الفلسطيني الحقيقي..نعم وجب رفع الشعار من اليوم وقبل حدوث الكارثة "كن مستعدا" بكل قوة لحماية المنجز الكبير!

ملاحظة: تخيلوا أن يعين عباس صديق أولاده سفيرا لفلسطين في بريطانيا وهو يحمل جواز سفرها..إهانة القانون والإستخفاف العام هو القانون العباسي السائد..فضيحتهم أنها قرارات لا يعلم عنها اطار الشرعية الرسمي الذي يدعونه!

تنويه خاص: أخيرا إعترف "أمين سر الفرقة العباسية"، أن صفقة ترامب نفذت بأكثر من 70 %منها..طيب ما كنا نقول ذلك..طلع "جعجعكم" يهتف البطل أسقطها..كم أنتم مخجلين في كل شيء!

هل حقا يملك "عباس" قوة إفشال "التهدئة"!

كتب حسن عصفور/ فجأة، وبعد إعلان محمود عباس عن "إتفاقه الكلي" مع رئيس المخابرات الإسرائيلية (الشاباك) حول كل ما يتم نقاشه، إنتشرت تقارير أن رئيس سلطة رام الله نجح بأن يمنع التوصل الى "إتفاق تهدئة" بين حماس (نيابة عن قوى غزة العسكرية)، وبين دولة الكيان..

عباس وفريقه يعلم يقينا أن أي إتفاق حول التهدئة مهما كان ظهره، ليس سوى بداية الإعلان الرسمي عن إنتهاء دوره الوظيفي الذي بدأ في يناير 2005، وأن مرحلة سياسية جديدة ستبدأ بشروط جديدة، فما كان منه سوى تقديم كل "أوراق الطاعة المطلقة" للمخابرات الإسرائيلية كي تكون "سلاحه الحقيقي" لمنع عقد صفقة التهدئة، والتي سارعت عبر وسائل الإعلام العبرية، الى الترويج بكل السبل أن الصفقة إنتهت، وأن عباس نجح في ذلك، بل أن مصر تجاوبت معه فيما ذهب إليه من تهديدات..

أن يعمل عباس لإفشال صفقة التهدئة، فهذا ليس سرا حربيا، فهو يعلنه وزمرته الخاصة، ولا شغل لهم وطنيا سوى كيفية تعطيل تلك الصفقة، بعيدا عن المسؤولية في "الثمن المدفوع" مقابل تلك "الصفقة العار" بينهم والمخابرات

الإسرائيلية من رصيد البرنامج الوطني لصالح تعزيز "الكيانية اليهودية في الضفة والقدس" على حساب "الكيانية الفلسطينية" التي تتآكل ساعة بعد أخرى..

ولكن، هل حقا يمكن أن تستجيب دولة الكيان وحكومتها، لطلبات جهازها المخابراتي لتمرير صفقته مع عباس الى نهايتها، وهل يمكن إن يصدق القول بذلك كـ"حتمية سياسية"، مع كل التجارب التفاوضية السابقة، وما أنتجت من إتفاقات أو توافق، وهل يعقل تصديق أن تلك هي الحقيقة، أم لها ما لها من عملية "إستخدام سياسي" في التفاوض مع حماس..

من المعلوم جدا، أن التفاوض حول صفقة التهدئة لا يجد إجماعا داخل الكيان، لا في المؤسسة الأمنية ولا القوى الحزبية المختلفة، بل في داخل حزب الليكود الحاكم ذاته، فهناك معارضة واضحة وصريحة لها، لكل سببه وتبريره، لكن ذلك لا يصل الى إعلان "نعي مفاوضات التهدئة" السائرة بأكثر من قناة ومظهر، أبرزها مصر ومبعوث الأمم المتحدة النشط ملادينوف (مفارقة أن بعض العباسيين يكيلون له كل تهم الأرض، ومعهم بعض الحمساويين أيضا)..

متابعة لمسار عملية التفاوض القائمة، سيجد انها وصلت الى نهايتها تقريبا، بل أن ملادينوف يملك "صيغة منجزة" لذلك الاتفاق، وإن كان "الممر المائي" يمثل إشكالية تعارضها مصر لأسباب سياسية تتعلق بمستقبل وحدة الكيانية الفلسطينية، الى جانب المفهوم الإسرائيلي لحركة الممر لو تم التوافق عليه..

حركة التفاوض وصلت الى "النقطة الحرجة"، بين النجاح والفشل، ولذا فحكومة نتنياهو تعتقد أنها باتت تملك "أوراق ضغط جديدة" يمكنها من "إبتزاز" حماس لتسجيل نقاط ربح مضاف لما ستحققه من الصفقة ذاتها، في ملف "الأنفاق" وخريطتها التي طالب بها عزام الأحمد رئيس وفد فتح خلال مفاوضات التهدئة عام 2014 لتسليمها الى الجانب الإسرائيلي، ما رفضه وفد حماس رفضا كاملا، ويبدو أن تل أبيب تعتقد أن الفرصة الآن باتت أكثر مناسبة للنيل من تلك الخريطة..

الى جانب ذلك، تشترط دولة الكيان وقف "حراك الجمع" الشعبية، كونها مظهر كفاحي في اللحظة الراهنة، بما يمثل من كشف لصورة الإرهاب الإسرائيلي وما يحمله من قوة "تحفيز" للشعب في مواجهة المحتل في الضفة والقدس..

وتبقى صفقة الأسرى العنصر الأهم الضاغط على حكومة نتنياهو، التي لم يعد لها أن تذهب لصفقة تهدئة دون صفقة تبادل الأسرى..لذا فعناصر التفاوض تتكثف على كيفية إستخدام إسرائيل لصفقة "التهدئة"، بما تمثل لحماس من قيمة وأهمية لتحقيق "مكاسب" أفضل في صفقة الأسرى، وربما بات إسم مروان البرغوثي "العقبة" المعرقلة لتلك الصفقة، حيث تعتقد حماس أن نجاحها في إطلاق سراح القائد الفتحاوي البارز سيكون "قنبلة الصفقة" التي سترهب الحالمين بوراثة عباس، وهو ما لا يوافق عليه الشاباك لحساب "الأصدقاء في مركزية فتح" حتى تاريخه!..

لو تم "الإتفاق" على مكونات "صفقة الأسرى" لن يكون هناك عائق أبدا، لا عباس ولا معبوس لعرقلة صفقة التهدئة..فمع قدوم الإنتخابات الإسرائيلية كل ما في الصفقتين سيكون عنصرا حيويا في حركة الإستخدام سلبا أم إيجابا..

إكذوبة أن عباس يعرقل الصفقة لا تحتاج كثيرا من الجهد لكشفها، لكن المؤكد أنه أداة إستخدام إسرائيلية لإبتزاز حماس الى الحد الأقصى، لفرض "إتفاقين" أقرب لمصلحة التحالف الحاكم في تل أبيب.. المؤكد أنهما قادمين والوصول الى "حل ما" لهما!

لكن، الى متى تستمر "لعبة الإستخدام"، تلك هي المسألة!

ملاحظة: نقاش مفتوح على الهواء في قمة طهران..أردوغان حاول أن يبدو كمعارض لقصف إدلب..فجاء الرد صاعقا من بوتين..النقاش كان فريدا لكن الفرادة الأهم غياب أي حضور عربي في قمة تبحث مصير بلد عربي!

تنويه خاص: نصيحة الى وزارة الصحة بغزة، أن لا تسارع بنشر أرقام الجرحى قبل الإتفاق مع "الجهة الحاكمة" في القطاع..لأنه مش مناسب أبدا تضاعف الرقم خلال دقائق..غيروها قبل الإعلان وبلاش نحكي أكثر!